اخبار مجلس النواب:-

- التحالف الكردستاني يرد على تصريحات تنظيمات الحزب الاسلامي في نينوى(ص٤).....(الاتحاد)
- جبهة التوافق العراقية: مطالبة رئيس الحكومة أجراء تعديلات على الدستور تدل على صحة ما كنا نطالب به(ص٤).....(وكالة نينا)
- النائب علي الاديب: اتهام مجالس الاسناد بـ"الخيانة" مرفوض والمالكي ليس "ديكتاتورا" (ص٤).....(اصوات العراق)
- النائب عباس البياتي: طلبنا من الأسد المزيد من الدعم وليس مقاطعة العراق(ص٥).....(الصباح)
- النائب عادل برواري : توصلنا الى صيغ توافقية مع الحكومة المركزية بشأن القضايا العالقة مع الاقليم(ص٥).....(وكالة نينا)
- النائب محسن السعدون : استمرار عمل اللجان المشتركة لحسم الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان(ص٥).....(المدى)
- النائب عمر الكربولي: الخلافات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان هدفها أقامة فدراليتين عربية وكردية(ص٥).....(وكالة نينا)
- النائب عمرالجبوري : عمل لجنة تقصي الحقائق في كركوك يبدأ اليوم.. واللجنة ستنزع الصاعق من برميل البارود(ص٦).....(وكالة ايبا)
- النائب وائل عبداللطيف : الكويت ليست ساذجة لتلغي ديونها مقابل اعتذار(ص٦).....(موسوعة النهرين)

ردود افعال حول المصادقة على قانون انتخابات مجالس المحافظات:-

- رئيس لجنة العلاقات الخارجية النائب همام حمودي:الانتخابات هي الصورة الأوضح للديمقراطية(ص٦).....(وكالة نينا)
- النائب عباس البياتي: بروز قوى جديدة في الانتخابات المقبلة سيغير الخارطة السياسة(ص٧).....(وكالة نينا)
- النائب حميد معلة:المجلس الأعلى سيخوض انتخابات مجالس المحافظات بقوائم مستقلة(ص٧)...(راديو سوا)
- وزارة التربية: تقديم موعد امتحانات نصف السنة لما قبل انتخابات المحافظات(ص٧).....(الصباح)
- أربعون قياديا ينسحبون من مؤتمر صحوة العراق(ص٧).....(التاخي)
- انسحاب ١٣ من قادة صحوة العراق في الانبار(ص٧).....(وكالة نينا)

ردود أفعال حول الاتفاقية العراقية الأميركية:-

- النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية: الاتفاقية الامنية ستعرض على مجلس النواب في جلسة الاثنين(ص٨).....(وكالة ايبا)
- البرلمان يحيل المصادقة على مقترح المعاهدات والاتفاقيات الى اللجنة القانونية.. اقر مقترح قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان(ص٨).....(المدى)
- رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد السيد عبدالعزيزالحكيم يبحث بإجتماع للمجلس الأعلى ومنظمة بدر الاتفاقية الأمنية(ص٩).....(اصوات العراق)
- التحالف الكردستاني يرحب بمصادقة مجلس الوزراء على الاتفاقية الامنية(ص٩).....(وكالة نينا)
- المتحدث الرسمي باسم كتلة التحالف الكوردستاني النائب فرياد رواندزي: ليس من السهل تمرير الاتفاقية في البرلمان لأن هناك كتل وأحزاب مهمة تعارضها(ص٩).....(puk)
- جبهة التوافق العراقية تعلن تمسكها بوجوب عرض الاتفاقية الامنية على الاستفتاء الشعبي(ص٩). (وكالة نينا)
- الكتلة الصدرية: مصادقة الحكومة على الاتفاقية لا تؤثر والبرلمان سيرفضها(ص١٠).....(اصوات العراق)
- رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني النائب صالح المطلك: لن نتخذ موقفا سلبياً من الاتفاقية الامنية ما دامت تحدد جدولاً زمنياً لخروج الاحتلال (ص١٠).....(وكالة نينا)

- لقاء ايجابي بين رئيس الوزراء نوري المالكي و رئيس القائمة العراقية الدكتور اياد علاوي(ص١٠).....(الصباح)
- النائب كمال الساعدي: رفض بعض الكتل السياسية للاتفاقية شيء طبيعي ويمثل الوجه الحقيقي للديمقراطية(ص١٠).....(العراق الان)
- النائب محمود عثمان: الاكراد سيواجهون عواقب وخيمة اذا صادق مجلس النواب على الاتفاقية الامنية (ص١١).....(وكالة نينا)
- النائب هاشم الطائي : موقف التوافق من الاتفاقية مقترن برد الحكومة على المقترحات التي قدمتها(ص١١).....(وكالة ايبا)
- النائب حسن ديكان: استخدام الجبهة سلاح النصاب لعرقلة تمرير الاتفاقية ليس اتفاقا رسميا بين مكوناتها(ص١١).....(وكالة نينا)
- النائب رشيد العزاوي: أغلبية وزراء التوافق لم تصوت على الاتفاقية الامنية(ص١١)..... (وكالة نينا)
- النائب عمر الجبوري يشكك بالوعود الامريكية بتحقيق الرخاء بعد توقيع الاتفاقية(ص١٢).....(وكالة نينا)
- تباين في مواقف الكتل السياسية من الاتفاقية مع الولايات المتحدة(ص١٢).....(الاتحاد)
- رئيس الجمهورية جلال الطالباني ناقش اتفاقية سحب القوات مع رئيس كتلة الفضيلة(ص١٢).....(الاتحاد)
- الحكومـة توافـق علـى اتفاقيـة سحب القـوات(ص١٢).....(الاتحاد)
- الوزيرة نوال السامرائي تقول أنها لم تمتنع عن التصويت بل صوتت برفض الاتفاقية(ص١٣).....(وكالة نينا)
- الربيعي والجلبي والركابي أبرز المرشحين لرئاسة اللجنة الوزارية للإشراف على تطبيق الانسحاب الامريكي (ص١٣).....(صوت العراق)
- هيئة علماء المسلمين: الحكومة العراقية أقرت اتفاقية الإذعان(ص١٣).....(اصوات العراق)
- المرجع الطائي: تمرير الاتفاقية الامنية في مجلس الوزراء توقيع على احتلال دائم للعراق(ص١٣)...(وكالة نينا)
- أبرز النقاط الخلافية والصياغة النهائية(ص١٤).....(الشرق الاوسط)
- البيت الأبيض يرحب بتصديق الحكومة على الاتفاقية الأمنية(ص١٤).....(اصوات العراق)
- العسكريون الامريكيون ينتشرون في ٤٠٠ قاعدة في العراق(ص١٥).....(المرصد العراقي)

الملف السياسي:-

- رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بأيقاف الاجراءات بحق افراد الصحوات غير المطلوبين قضائياً(ص١٥).....(التاخي)
- رئيس اقليم كوردستان مسعود البارزاني ينتقد رئيس الوزراء نوري المالكي ويصف عناصر الإسناد بالـ"خونة" (ص١٥).....(اصوات العراق)
- مفوضية الانتخابات تصادق على طلب تكوين إقليم البصرة(ص١٦).....(الصباح)
- مجالس محافظات الوسط والجنوب توصي بإلغاء وزارة حقوق الانسان(ص١٦).....(المدى)
- مدعون عامون أمريكيون يصوغون لائحة اتهام ضد شركة بلاك ووتر على خلفية اطلاق نار في ساحة النسور(ص١٦).....(التاخي)

الملف الأمني:-

- وزير الداخلية جواد البولاني يعلن تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليار دينار لتطوير واقع الحدود(ص١٦).....(الصباح)
- اللواء قاسم عطا: تقليل السيطرات في بغداد إلى النصف خلال العام المقبل ضمن خطة ترمي إلى فتح الشوارع المغلقة ورفع الحواجز الكونكريتية(ص١٧).....(الصباح)
- مجلس ذي قار يدعو المحكمة الاتحادية للبت بقضية قائد شرطة المحافظة اللواء صباح الفتلاوي: تسلمت منصبي وسأغادره بأمر رئيس الوزراء والداخلية(ص١٧).....(الصباح)
- طائرات عسكرية نقلتهم الى بغداد

قائد عمليات كربلاء اللواء عثمان الغانمي: اعتقال جميع الأشخاص الذين انتحلوا انتسابهم الى الجهات الأمنية(ص١٧).....(الاتحاد)

- العشائر العربية في محافظة ديالى ترفض تشكيل مجالس الإسناد(ص١٨).....(الاتحاد)
- احباط تهريب ٧٠ قطعة آثارية (ص١٨).....(المدى)
- هجوم على قوات الصحوة في منطقة الشعب(ص١٨).....(المدى)
- شمول أكثر من ١٢٥ الف متهم بقانون العفو العام(ص١٨).....(الاتحاد)
- انفجار استهدف دورية امريكية وسط بغداد(ص١٨).....(وكالة ايبا)
- تحطم طائرة أمريكية في الموصل(ص١٨).....(الاتحاد)
- قائد بريطاني يحذر من تنامي نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران في البصرة(ص١٩).....(جريدة حوارات الالكترونية)
- اعتقال ٢٦ مشتبها به عقب مقتل شرطي بانفجار ناسفة في الموصل(ص١٩).....(اصوات العراق)
- أحكام بسجن ثلاثة أشخاص بينهم تاجر للمخدرات في واسط(ص١٩).....(اصوات العراق)

الملف الاقتصادي:-

- وزارة الصحة: خطة لبناء ١٠٠٠ مركز صحي
الموافقة على إنشاء خمسة مستشفيات تعليمية(ص١٩).....(الصباح)
- وزير المالية يدعو الشركات التركية للمساهمة الفاعلة في تأهيل البنى التحتية(ص١٩).....(الاتحاد)
- وزير المالية: سعر النفط العراقي اقل من العالمي بسبب نوعيته(ص٢٠).....(اصوات العراق)
- وزير المالية يدعو إلى إعفاء رواتب اغلب موظفي الدولة من الضريبة(ص٢٠).....(الاتحاد)
- مليار و٥٠٠ مليون دولار تخصيصات محافظة بغداد خلال العام المقبل(ص٢٠).....(الصباح)

الاخبار العربية:-

- نواب كويتيون يسعون لاستجواب رئيس الوزراء حول زيارة رجل دين شيعي(ص٢٠).....(رويترز)
- موسى في دمشق يسعى إلى احتواء التوتر مع بيروت بعد تبادل «الاعترافات»(ص٢١).....(الحياة)

الأخبار العالمية:-

- فرنسا: إنقسام كبير في الحزب الاشتراكي يضعف المعارضة ويقوي ساركوزي(ص٢١).....(الحياة)
- أولمرت يدعو الى "مزيد من القوة" لمواجهة نشاط ايران النووي(ص٢١).....(رويترز)

نص اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق:-

- نص اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق الذي أقره مجلس الوزراء أمس (ص٢٢).....(الصباح)

أخبار مجلس النواب

التحالف الكردستاني يرد على تصريحات تنظيمات الحزب الاسلامي في نينوى

اصدرت كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي أمس الاحد، بيانا ردت فيه على ماجاء في بيان تنظيمات الحزب الاسلامي العراقي في محافظة نينوى، فيما ياتي نص البيان:
بسم الله الرحمن الرحيم
بيان
ان ما جاء في بيان تنظيم الحزب الاسلامي في محافظة نينوى فيه الكثير من المغالطات والاخطاء والادلة غير الصحيحة وبدورنا نود ان نذكرهم:
١- ان التحالف الكردستاني لم يطالب يوماً بانضمام محافظة نينوى الى اقليم كردستان.
٢- هناك اقضية ونواح ذات اغلبية كردية في محافظة نينوى والتي حصل فيها الترحيل والتغيير والتعريب وهي مشمولة بالآليات المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من الدستور.
٣- التقرير الاولي للأمم المتحدة والذي بين فيها ضم قسم من هذه المناطق من محافظة نينوى الى اقليم كردستان ونحن ننتظر التقارير الاخرى حول بقية المناطق.
٤- لم يحصل اي اتفاق بين حكومة صدام والاحزاب الكردية حول هذه المناطق ولم يحصل اي شيء بسبب السياسات المعروفة للنظام السابق.
٥- محافظة نينوى مثل المحافظات الاخرى في العراق في ظل النظام الاتحادي الفيدرالي تخضع لارادة الدستور الدائم ونصوصه في نظام الاقاليم والمحافظات.
وأخيراً نحن نعتقد بأن هذا البيان الصادر من تنظيمات الحزب الاسلامي في الموصل يختلف عن توجهات قيادات الحزب الاسلامي العراقي.

نواب كتلة التحالف الكردستاني
عن محافظة نينوى
١٦/١١/٢٠٠٨.....*(الاتحاد)*

جبهة التوافق العراقية: مطالبة رئيس الحكومة أجراء تعديلات على الدستور تدل على صحة ما كنا نطالب به

دعت جبهة التوافق العراقية رئيس الحكومة الى عدم الاكتفاء بدعوات المطالبة بتعديل الدستور بل الانتقال الى مرحلة تعديل الدستور فعليا.
وقال الناطق الرسمي باسم الجبهة سليم عبد الله الجبوري:" ان مطالبة رئيس الحكومة بإجراء تعديل على الدستور هي دليل على صحة ما كانت تطالب به الجبهة لادراكها ان الدستور بوضعه الحالي لا ينسجم مع طبيعة ما يتمناه الشعب العراقي ".
واضاف:"اننا لايمكن ان ننظر الى دعوات التعديل من خلال النظر الى جزئية من جزئيات الدستور لان هناك مسائل كبيرة تحتاج الى وقفة للنظر فيها وايجاد الصيغ القانونية لها ".
وتابع :" اننا نتطلع الى أجراء تعديلات شاملة وليس فقط ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية او الحكومة او الاقليم والمحافظات.....*(وكالة نينا)*

النائب علي الاديب: اتهام مجالس الاسناد بـ"الخيانة" مرفوض والمالكي ليس "ديكتاتورا"

رفض القيادي في الائتلاف العراقي علي الأديب، الأحد، الاتهامات التي وجهها رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني لعناصر مجالس الاسناد بانهم "خونة"، مبينا ان دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي لتقوية الحكومة المركزية "ليست ديكتاتورية"، بل ضمانة لعدم تفتيت البلاد.وأوضح الأديب ان مجالس الاسناد "هي تنظيمات عشائرية تهدف الى تمتين العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكونات الطيف العراقي، واتهامها بالخيانة او غيرها من التسميات أمر مرفوض تماما، لانه

يمس الانتماء الوطني لعراقيين يسعون الى الحد من العنف الذي استشرى في مناطقهم، ومساندة حكومة بلادهم لتحقيق الاستقرار"، معربا عن اعتقاده بان "دعم رئيس الوزراء لهذه المجالس لا يعني بالضرورة انها كيانات حزبية او طائفية كما يروج لها، بل هي محاولة لإسناد عمل الدولة العراقية وتعميم حالة استقرار نجحت في تثبيتها رغم التحديات التي واجهتها"*.....(اصوات العراق)*

النائب عباس البياتي: طلبنا من الأسد المزيد من الدعم وليس مقاطعة العراق

قال النائب عن الائتلاف الموحد عباس البياتي: ان "مشاركة الوفد البرلماني في اجتماعات البرلمان العربي الانتقالي في دمشق مؤخرا جاءت لتاكيد الحضور العراقي في المحافل العربية والاقليمية والدولية لتوضيح المواقف العراقية، خاصة الموقف من الاتفاق الامني" وتابع البياتي في تصريح انه "اثير خلال اللقاءات في اطار اللجان السياسية والخارجية والامن مسالة الاتفاقية واكدنا ان هذا الامر سيادي داخلي ولا ينبغي للاخرين ان يتدخلوا فيه ونرحب باي دعم لموقف الحكومة العراقية، كما التقينا بعدد من البرلمانيين العرب لتوضيح التطورات السياسية والامنية ووجهت مذكرة توضيحية لاعضاء البرلمان العربي بشأن تطورات التفاوض وما جرى في الاجتماعات وموقف العراق" .وكشف عن دعوته الرئيس السوري بشار الاسد خلال لقائه به على هامش المؤتمر الى دعم واسناد العراق، قائلا " في اللقاء مع الرئيس الاسد ناشدته ضرورة استئناف اللقاءات الاقتصادية والامنية والدبلوماسية، وان الحضور العربي يجب ان يتم عبر تعزيز اللقاءات والانفتاح والمشاركات وليس عبر المقاطعة والرئيس الاسد اكد استعداده لدعم العراق ومساعدته في مختلف المجالات*.....(الصباح)*

النائب عادل برواري : توصلنا الى صيغ توافقية مع الحكومة المركزية بشأن القضايا العالقة مع الاقليم

أعلن النائب عن كتلة التحالف الكردستاني عادل برواري ان اللجان المختصة بحل القضايا العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان توصلت الى " صيغ توافقية لا بأس بها " بشأن تلك القضايا وقال:" ان هناك نقاطا ايجابية كثيرة تم التوصل اليها فيما يخص موضوع البيشمركة والنفط والغاز " واوضح :" انه في الوقت الذي نسعى لحلحلة وتسوية هذه الاختلافات ، ظهرت مشكلة اخرى وهي تشكيل مجالس الإسناد في المناطق المتنازع عليها ".
ووصف براوري تشكيل تلك المجالس في هذه المناطق بأنه:" قرار فردي من رئيس الوزراء نوري المالكي ليس فيه مصلحة للعراق " وتابع :" هذه المناطق تعاني خلافات ومشاكل وان تشكيل مجالس الإسناد سيخلق مشاكل أخرى ، لهذا نحن نرفضها ونستنكرها "*.....(وكالة نينا)*

النائب محسن السعدون : استمرار عمل اللجان المشتركة لحسم الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

شدد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون، تمسك كتلته النيابية بالدستور، لحسم الخلاف مع الحكومة المركزية، مؤكدا استمرار عمل اللجان المشتركة المكلفة ببحث القضايا العالقة بين الطرفين. وقال السعدون في حديث صحفي»: «ان اللجان مستمرة بعملها، ونأمل من الحكومة الاتحادية الاستجابة لما يحصل من متغيرات على الارض، والاشكاليات واضحة، ويمكن حلها بتوفر حسن النيات في سبيل الوصول الى عراق اتحادي فيدرالي مميز وقوي»*.....(المدى)*

النائب عمر الكربولي: الخلافات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان هدفها أقامة فدراليتين عربية وكردية

وصف عمر عبد الستار الكربولي القيادي في الحزب الإسلامي الخلافات الأخيرة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان بانها تهدف الى تشكيل فدراليتين عربية وكردية ، بالاعتماد على الشحن القومي. وقال أمس :"ان تلك الخلافات ربما تكون وسيلة ضغط باتجاه احداث فدراليتين كردية وعربية مستندتين الى الشحن القومي المتصاعد وخاصة مايتعلق بالضغوط التي تمارس ضد عرب الجنوب بسبب التدخلات الايرانية من جهة ومعاناة العشائر المحاذية لاقليم كردستان من جهة اخرى". واضاف:"ان هذه الخلافات تمثل اعلانا مبكرا لمعركة انتخابية برلمانية مقبلة لتحديد شكل النظام الذي سيحكم البلد ، وشكل الدستور الذي سيعدل ويحكم البلاد"*.....(وكالة نينا)*

النائب عمرالجبوري : عمل لجنة تقصي الحقائق في كركوك يبدأ اليوم.. واللجنة ستنزع الصاعق من برميل البارود

وصف النائب عمر الجبوري عن كتلة الحوار الوطني مهمة لجنة تقصي الحقائق في كركوك بـ"انتزاع الصاعق من برميل البارود" لينعم اهالي كركوك خاصة والشعب العراقي بشكل عام بالامن والامان.وقال الجبوري الاحد ان اللجنة التي تم تشكيلها في مجلس النواب قبل يومين ستعقد اجتماعها الاول هذا اليوم لوضع هيكلية عملها وتفعيل دور الخبراء وتشكيل لجان فرعية تقوم بمهمة دراسة التغيرات الديموغرافية والتجاوزات على الاملاك ،اضافة الى دراسة وضع آلية تقاسم السلطة في المحافظة. واوضح الجبوري بان قضية كركوك ترتبط ارتباطا صميميا بوحدة العراق الوطنية ،لذلك وصفها القانون بان لها وضعا خاصا ،كما وصفها السياسيون بانها واحدة من اعقد المشكال ووفها المسؤولون الامريكيون بانها برميل بارود ، معتبرا هذا دليل على اهمية عمل هذه اللجنة المتكونة من سبعة اعضاء.....*(وكالة ايبا)*

النائب وائل عبداللطيف : الكويت ليست ساذجة لتلغي ديونها مقابل اعتذار

استبعد برلماني عراقي ان توافق الحكومة الكويتية على قبول اعتذار عراقي عن غزوها من قبل نظام صدام حسين مقابل اسقاط الديون عنه معتبرا ان تقديم مثل هذ الاعتذار يرتب التزامات قانونية اضافية على العراق. وقال الدكتور وائل عبد اللطيف، عضو مجلس الحكم السابق والبرلماني المستقل ان الحكومة الكويتية ليست بهذه السذاجة لتلغي كل ديونها مقابل اعتذار ادبي فحسب في حين ما زالت طائرات العراق للخطوط المدنية مكبلة بفعل هذه الديون، داعيا الى فتح صفحة جديدة بين البلدين الشقيقين. ويؤكد عبد اللطيف ان «كل الكوارث سحبت على العراق بعد غزو الكويت، الحصار فرض على شعبه في عقوبات لم يشهد لها العالم من مثيل، جيشه دمر ووصل الفقر حد النخاع بسب غزو صدام لدولة الكويت، لانه جابه كل العالم وليس فقط دولة الكويت».مشددا على ان الموقف الانساني يجعل اغلب العراقيين متعاطفين مع اشقائهم في الكويت «ونقر بان غزو الكويت كان خطيئة نظام صدام»لكنه استدرك بالقول «فما يعني ان ترسل الحكومة رسالة تعلن فيها الاعتذار عن غزو الكويت هذا امر ربما يكون مقبولا ولكن السؤال في ما سيترتيب على هذا الاعتذار من التزامات قانونية تزيد من تكبيل العراق وتحد من طاقاته وهذه اعتبارات سياسية اكثر من كونها اعتبارات انسانية للتعبير عن مجرد اعتذار ادبي وتنتهي الامور عنه».....*(موسوعة النهرين)*

ردود أفعال حول المصادقة على قانون انتخابات مجالس المحافظات

رئيس لجنة العلاقات الخارجية النائب همام حمودي:الانتخابات هي الصورة الأوضح للديمقراطية

قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الشيخ همام حمودي:"إن الانتخابات هي الصورة الأوضح للديمقراطية لان الشعب ينتخب من يريد، ويراه أهلاً للحكم بحرية".
وأضاف خلال استقباله حشدا من ممثلي القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف المحلية في مكتبه الخاص ببغداد اليوم:"إن وظيفة الإعلام توعية الناس بأهمية الانتخابات وضمان حقوقهم في التصويت تاركين الاختيار للفرد نفسه ولقناعته الشخصية". وحذر حمودي:"من أي ضغط أو إيهام للناخبين لما يمثله ذلك من خطر على المشروع الديمقراطي وحرفه عن مساره الصحيح" وأفاد:"إن هناك مجموعة من الطروحات تحاول إن تعصف بهذه التجربة وتشوش على الانجازات، لأنها تتعارض مع الفكر الفوقي والاقصائي الذي يحمله أصحاب هذه الطروحات الذين لا ينسجمون مع مشروع يحكم فيه الشعب ويحاسب المواطنون فيه المسؤولين وتختار فيه الناس من تريد" وأكد حمودي:"ان المشروع السياسي الذي نسعى لتطبيقه في العراق هو لصالح الشريحة المظلومة،وغير ذلك يعيد المعادلة السابقة بحيث يكون الحكم لمن غلب"....*(وكالة نينا)*

النائب عباس البياتي: بروز قوى جديدة في الانتخابات المقبلة سيغير الخارطة السياسة

قال النائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي:" ان الخارطة السياسية ستتغير بنسبة كبيرة بعد انتخابات مجالس المحافظات لبروز قوى جديدة ".
واضاف أمس :" ان بروز قوى جديدة ورغبتها بخوض الانتخابات وكذلك مشاركة بعض القوى ممن احجمت عن المشاركة في الانتخابات السابقة سيغير من الخارطة السياسية ". واشار البياتي الى:" ان هذه القوى تسعى للمشاركة واثبات وجودها من خلال مجالس المحافظات لذلك سترمي بكل ثقلها في الانتخابات المقبلة ". وتابع:" ان الجميع يدرك جيدا ان هذه الانتخابات سيكون لها تأثيرات كبيرة على الصعيد السياسي اذ انها ستفرز حكومات محلية ذات صلاحيات واسعة في المجال التشريعي ولها ميزانيات مستقلة وكل القوى تطمع في الحصول على محافظة او اكثر ". وذكر البياتي:" ان هذه الانتخابات ستمكن القوى الفائزة بها من الاستعداد للانتخابات البرلمانية لاسيما في المحافظات التي فازت بها "*.....(وكالة نينا)*

النائب حميد معلة:المجلس الأعلى سيخوض انتخابات مجالس المحافظات بقوائم مستقلة

قررت كتلة الائتلاف الموحد خوض انتخابات مجالس المحافظات المقبلة بقوائم مستقلة، في ظل بروز خلافات بين القوى الأساسية في الائتلاف، ولا سيما المجلس الأعلى وحزب الدعوة حول عدد من القضايا ومن أبرزها تشكيل مجالس الإسناد. ورفض معلة ربط قرار المجلس الأعلى هذا بالخلافات القائمة مع حزب الدعوة، مشيرا إلى أن المجلس دخل بقوائم مستقلة في انتخابات مجالس المحافظات السابقة أيضا*.....(راديو سوا)*

وزارة التربية: تقديم موعد امتحانات نصف السنة لما قبل انتخابات المحافظات

قررت وزارة التربية تقديم موعد امتحانات نصف السنة لجميع المراحل الدراسية لعشرة أيام، بهدف إفساح المجال لتهيئة المراكز الانتخابية في المدارس مع قرب اجراء انتخابات مجالس المحافظات المقررة في نهاية كانون الثاني المقبل . وقال وكيل الوزارة عدنان ابراهيم في تصريح صحفي: انه تقرر تحديد موعد امتحانات نصف العام في مختلف المراحل الدراسية في الحادي عشر من كانون الثاني المقبل على ان تنتهي في غضون عشرة أيام، بعد ان كان مقررا اجراؤها في الحادي والعشرين من الشهر كانون الثاني من العام المقبل ولغاية الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، موضحا ان الوزارة اتخذت هذا الاجراء لاعطاء متسع من الوقت لمفوضية الانتخابات لتهيئة المراكز الانتخابية واختيار الملاكات التدريسية المؤهلة لادارة هذه المراكز في عموم البلاد*.....(الصباح)*

أربعون قياديا ينسحبون من مؤتمر صحوة العراق

كشف نائب محافظ الأنبار ورئيس المكتب السياسي لصحوة العراق الشيخ مؤيد الحميشي أن قياديين في الصحوة أعلنوا انسحابهم من مؤتمر صحوة العراق بسبب عقدها تحالفات سياسية مع الحزب الإسلامي.وأوضح الحميشي إن "٤٠ قياديا بارزا لمؤتمر صحوة العراق قرروا الانسحاب من مؤتمر صحوة العراق بسبب الإرباك السياسي الذي صاحب الصحوة نتيجة تحالفها السياسي الذي لا يخدم منهج الصحوة" بحسب أرائهم.
وأضاف الحميشي أن "مؤتمر صحوة العراق عقد تحالفا مع تجمع المستقلين الوطني وهو كيان سياسي تابع للحزب الإسلامي لغرض خلق الفرقة بين الكتل السياسية ومحاولة تشتيت أصوات الناخبين بغية الاستحواذ على أعلى نسبة من الأصوات والفوز بمقاعد مجالس المحافظات، في الانتخابات المحلية المقبلة"*....(التاخي)*

انسحاب ١٣ من قادة صحوة العراق في الانبار

أعلن الشيخ فالح أبو ريشة القيادي في حركة صحوة العراق انسحاب ١٣ من قادة الحركة بسبب عدم ترشح بعضهم لانتخابات مجلس محافظة الانبار وقال:" ان بعضا من قياديي الحركة حاولوا ان يرشحوا انفسهم في انتخابات مجلس محافظة الانبار ، الا ان الحركة ارتأت ان يكون المرشحون من ذوي الكفاءة العلمية والمقدرة العالية في الادارة ، ما ادى الى امتعاض عدد من الاعضاء وانسحابهم من الحركة " وبيّن ابو ريشة:" ان ما نقل عن انسحاب اعضاء من الصحوة بسبب التحالف

الذي حصل بين الصحوة وكتلة المستقبل غير دقيقة ، كون الحركة قد تحالفت مع كتلة المستقبل قبل شهر تقريبا والا لكانوا انسحبوا في حينها "...(وكالة نينا)

ردود أفعال حول الاتفاقية العراقية الأميركية

النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية: الاتفاقية الامنية ستعرض على مجلس النواب في جلسة الاثنين

كشف النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية عن تسلم هيئة الرئاسة نص اتفاقية انسحاب القوات لعرضها على البرلمان للتصويت عليها.وقال العطية الاحد في بغداد ان الحكومة تقدمت بعد ظهر اليوم بطلب الى رئاسة مجلس النواب لغرض عرض الاتفاقية على المجلس للمصادقة عليها.واشار الى ان هيئة رئاسة البرلمان قد وافقت على عرض الاتفاقية على المجلس في جلسة يوم الاثنين ليتم قراءتها قراءة اولى ،ومن ثم تحديد موعد القراءة الثانية قبل التصويت عليها شأنها شأن اي قانون آخر.واوضح العطية ان هيئة الرئاسة قررت منع منح الاجازات لاعضاء المجلس كما قررت ايقاف الايفادات خارج القطر ليتمكن جميع الاعضاء من مناقشة فقرات الاتفاقية والتصويت عليها ،مشددا على ان لايوجد في القانون ما شأنه ان يعرض الاتفاقية على الاستفتاء الشعبي.....(وكالة ايبا)

البرلمان يحيل المصادقة على مقترح المعاهدات والاتفاقيات الى اللجنة القانونية.. اقر مقترح قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان

فيما رأى نواب ان إقرار قانون المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات هو من واجب السلطة التشريعية، أعلن رئيس مجلس النواب محمود المشهداني ان هيئة رئاسة مجلس النواب قررت إحالة مقترح تشريع قانون المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الى اللجنة القانونية في مجلس النواب لاتخاذ مايلزم بشأنها. يأتي ذلك، في وقت صوت مجلس النواب فيه على مقترح قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان. جاء ذلك ضمن فعاليات الجلسة السادسة والعشرين الاعتيادية التي عقدت أمس الأحد. وأوضح النائب همام حمودي رئيس لجنة العلاقات الخارجية عن استفسار النائب نصار الربيعي عن أسباب تأخير المصادقة على مشروع قانون المصادقة على الاتفاقيات من قبل مجلس النواب بالقول: أن «هذا المشروع لم يصل الى اللجنة بشكل رسمي من قبل الحكومة».

وأعلن رئيس مجلس النواب محمود المشهداني أن ٤٣ نائبا قدموا مقترحا لتشريع قانون المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات، وقررت هيئة رئاسة مجلس النواب إحالة مقترح هذا القانون الى اللجنة القانونية لاتخاذ مايلزم.

ورأى نواب ان تقديم مشروع قانون المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات من واجبات الحكومة،الان النائب عن جبهة التوافق سليم عبد الله شدد على ان مرحلة المفاوضات للوصول الى اتفاقية هي من واجبات الحكومة اما المصادقة عليها فهي من واجب السلطة التشريعية.

من جهته، تساءل النائب حسن الشمري عن الآليات القانونية لتمرير الاتفاقية في مجلس النواب، فيما أوضح رئيس مجلس النواب أن هيئة الرئاسة قررت انها تلتزم بمهنية تامة بما جاء في النظام الداخلي وخاصة في المسائل المهمة والخطرة، مشيرا الى العمل بالقانون القديم للمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الذي يقضي بالمصادقة على الاتفاقيات بالأغلبية البسيطة. واضاف المشهداني انه وحسب توجيهات القيادات العراقية فإن موضوع الاتفاقية الامنية حساس، مشيرا الى ان هيئة رئاسة مجلس النواب قررت ان تكون المصادقة على الاتفاقية الامنية بأغلبية واضحة وبموافقة مريحة من قبل المكونات الثلاثة العراقية الرئيسية.

واوضح النائب همام حمودي رئيس لجنة العلاقات الخارجية ان تمرير الاتفاقيات في السابق كان بموافقة الاغلبية البسيطة، مطالبا بالتصويت على مقترح رئاسة مجلس النواب لتمرير الاتفاقية الامنية.

وفي السياق ذاته، بين النائب حيدر العبيدي ان مطلب النائب همام حمودي فيه اشكالية قانونية.

الى ذلك،صوت مجلس النواب بموافقة اغلبية النواب على مقترح قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان، وقد جاء في الاسباب الموجبة لمقترح القانون :»لاجل اشاعة ثقافة حقوق الانسان في العراق وحمايتها وتعزيزها وضمانها ومراقبة انتهاكاتها وتقويمها ولغرض تشكيل مفوضية عليا لحقوق الانسان تتولى تنفيذ تلك المهام شرع هذا القانون».....(المدى)

رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد السيد عبدالعزيزالحكيم يبحث بإجتماع للمجلس الأعلى ومنظمة بدر الاتفاقية الأمنية

بحث قادة كتلتي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر، الأحد، اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق التي وافق عليها مجلس الوزراء، حسب بيان للمجلس.وأورد البيان أن "عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، زعيم كتلة الائتلاف العراقي الموحد ترأس، مساء (الأحد) اجتماعاً ضم أعضاء كتلتي المجلس الأعلى ومنظمة بدر تناول العديد من القضايا والملفات التي تخص الساحة العراقية وابرزها اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق".وأوضح البيان أن "الاجتماع جرى بحضور نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي وعدد من قياديي المجلس الاعلى" *.....(اصوات العراق)*

التحالف الكردستاني يرحب بمصادقة مجلس الوزراء على الاتفاقية الامنية

رحبت كتلة التحالف الكردستاني بمصادقة مجلس الوزراء على الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة وقال الناطق الرسمي باسم التحالف فرياد راوندوزي:" ان وزراء كتلة التحالف الكردستاني في داخل مجلس الوزراء صوتوا لصالح النسخة الأخيرة للاتفاقية " واضاف:" انه تم الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظة التحالف الكردستاني ان تتضمن النسخة الأخيرة تأكيدا واضحا من الأمريكان بحماية ودعم النظام الاتحادي الديمقراطي في العراق " مبينا ان هذه العبارة لم تكن موجودة في النسخة السابقة. وتابع راوندوزي :" ان التحالف الكردستاني طلب تصورا واضحا عن كيفية مساعدة أمريكا للعراق من اجل خروجه من وصاية البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة " واوضح :" ان من جملة المطالب التي أكدنا عليها في الاتفاقية هو وجود نص صريح يؤكد على عدم استخدام الأراضي والأجواء العراقية لشن أي هجوم على دول أخرى "*....(وكالة نينا)*

المتحدث الرسمي باسم كتلة التحالف الكوردستاني النائب فرياد رواندزي: ليس من السهل تمرير الاتفاقية في البرلمان لأن هناك كتل وأحزاب مهمة تعارضها

قال النائب فرياد رواندزي المتحدث الرسمي باسم كتلة التحالف الكوردستاني في مجلس النواب العراقي ليس من السهل تمرير اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق في مجلس النواب.
واضاف رواندزي: ليس من السهل تمرير الاتفاقية في مجلس النواب لأن هناك كتل واحزاب سياسية مهمة تبدي معارضتها للاتفاقية وبعضها لديها تحفظات عليها، مشيراً الى ان عملية التصويت على الاتفاقية من الناحية الروتينية تحتاج الى اكثر من اسبوع اذا كانت الاجواء مناسبة للتصويت*.....(PUK)*

جبهة التوافق العراقية تعلن تمسكها بوجوب عرض الاتفاقية الامنية على الاستفتاء الشعبي

أعربت جبهة التوافق العراقية عن تمسكها بعرض الاتفاقية الامنية على الاستفتاء الشعبي ، معتبرة ان الشعب العراقي هو " صاحب الحق الاكبر في تقرير المصير " وقال الناطق الرسمي للجبهة سليم عبد الله الجبوري أمس :" انه وعلى الرغم من ان مجلس النواب هو من يُقر القوانين ، الا ان مسألة أقرار الاتفاقية الامنية مع الجانب الأمريكي هي من حق الشعب العراقي ". واضاف:" ان الاتفاقية الامنية يعتريها نقص كبير وفيها الكثير من الغموض وعدم الوضوح في بنودها ، وليس هناك حفظ كبير للسيادة ، وهذا ما يثير مخاوفنا " واشار الجبوري الى:" ان جبهة التوافق قدمت الكثير من التعديلات الى مجلس الوزراء بشأن الاتفاقية ، لكن نسبة كبيرة منها لم يؤخذ بها " وبيّن:" ان مسألة مهمة وكبيرة مثل الاتفاقية الامنية لا يمكن أقرارها من قبل مجلس النواب ولكن من خلال الاستفتاء الشعبي *....(وكالة نينا)*

الكتلة الصدرية: مصادقة الحكومة على الاتفاقية لا تؤثر والبرلمان سيرفضها

قال احمد المسعودي المتحدث باسم الكتلة الصدرية في مجلس النواب، الأحد، ان مصادقة الحكومة على الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة لا تعني شيئا طالما أنها ستعرض على مجلس النواب الذي "سيرفضها".
وأضاف المسعودي ان "الشعب العراقي بكافة فئاته سيرفض هذه الاتفاقية و أنها سوف لن تمرر في مجلس النواب لأن عددا كبيرا من الأعضاء ومن كتل مختلفة (لم يحددها) سيرفضونها". واعتبر المسعودي أن "تمرير الاتفاقية بالأغلبية البسيطة مخالفة دستورية، وسيتحمل المستفيدون من توقيعها المسؤولية التاريخية والأخلاقية"، مشيرا الى ان التيار الصدري سيواصل التظاهرات في عموم العراق "لرفض" هذه الاتفاقية. واوضح المسعودي ان الكتلة الصدرية قدمت الشهر الماضي مشروع قانون الى هيئة رئاسة مجلس النواب يتضمن التصديق على الاتفاقيات، غير ان بعض أعضاء الهيئة لم يعرضوا هذا القانون على اللجنة القانونية بالمجلس. *.....(أصوات العراق)*

رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني النائب صالح المطلك: لن نتخذ موقفا سلبياً من الاتفاقية الامنية ما دامت تحدد جدولاً زمنياً لخروج الاحتلال

قال رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك ان جبهته لن تتخذ موقفا سلبيا تجاه الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة ما دامت تضع جدولا زمنيا لخروج القوات الامريكية من العراق.
واضاف امس :" ان بند خروج القوات الامريكية من العراق كان مطلبا للقوى المناهضة للاحتلال ، كما هو مطلب للمقاومة الوطنية العراقية ". ودعا المطلك العراقيين الى :" الالتفاف حول مشروع وطني لسد الفراغ لضمان عدم مطالبة الجانب الامريكي عند انتهاء السنوات الثلاث المقبلة بتبرير وجود قواته من خلال عقد اتفاقية جديدة ". واوضح :" ان الجبهة طالبت الحكومة العراقية والادارة الامريكية باعطاء تعهدات لضمان تصحيح اخطاء الماضي وكذلك تعهد الادارة الامريكية باصلاح العملية السياسية وتعويض العراقيين عما سببه الاحتلال خلال السنوات الخمس الماضية والغاء قانون اجتثاث البعث واجراء مصالحة وطنية شاملة بالبلد *..(وكالة نينا)*

لقاء ايجابي بين رئيس الوزراء نوري المالكي و رئيس القائمة العراقية الدكتور اياد علاوي

علمت مصادر برلمانية مطلعة ان لقاء جمع رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية الدكتور اياد علاوي في ساعة متأخرة من مساء امس الاول ركز على بحث اخر تطورات العملية السياسية والاوضاع في البلاد واتفاق انسحاب القوات الاميركية.واكدت المصادر وجود توافقات في الرأي بين المالكي وعلاوي بشأن ملفات عديدة، وان اجواء ايجابية سادت اللقاء.من جانبه عد قيادي بارز في الائتلاف اللقاء خطوة مكملة لتوجهات الحكومة للوصول الى اجماع وطني مشترك بشأن اتفاق سحب القوات الذي أقرته الحكومة امس.وقال النائب سامي العسكري: ان اللقاء فرصة جيدة بين الفرقاء العراقيين، خاصة مع اقترابنا على التصويت على الاتفاق في البرلمان والحاجة الى حشد موقف مشترك والسعي لايجاد اجماع وطني، لاسيما وان الدكتور علاوي يعد احد اطراف العملية السياسية المهمة.واشار العسكري الى مواصلة الحوارات بهدف الوصول الى توافق وطني مع مختلف الاطراف السياسية داخل العملية السياسية وخارجها*.....(الصباح)*

النائب كمال الساعدي: رفض بعض الكتل السياسية للاتفاقية شيء طبيعي ويمثل الوجه الحقيقي للديمقراطية

أكد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد كمال الساعدي أن مجلس النواب ليس له الحق في تعديل الاتفاقية وإنما قبولها أو رفضها، معتبرا أنها حققت الحد المقبول من الإنجازات الحقيقية للدولة العراقية .وقال الساعدي إن "المعترضين على الاتفاقية سيبرزون النقاط السلبية بالاتفاقية والمؤيدون سيعملون على إبراز إيجابياتها" معتبرا أن "الرفض الذي تلقاه الاتفاقية من بعض الكتل السياسية شيء طبيعي وهو ما يمثل الوجه الحقيقي للديمقراطية".وأضاف الساعدي الذي ينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامي الذي يرئاسه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إننا "مطلعون على الاتفاقية ووجدناها حققت الحد المقبول من الإنجازات الحقيقية للدولة العراقية"، وأوضح أنها "حققت قدرا معقولا من المطالب العراقية خاصة التي تتعلق بالسيادة وعدم تهديد الجيران" واصفا المفاوض العراقي بـ"الشجاع"*.....(العراق الان)*

النائب محمود عثمان: الاكراد سيواجهون عواقب وخيمة اذا صادق مجلس النواب على الاتفاقية الامنية

قال محمود عثمان النائب عن التحالف الكردستاني:"ان الاكراد سيواجهون عواقب وخيمة اذا صادق مجلس النواب على الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ".
واضاف:"ان الاتفاقية تدعم رئيس الوزراء وتقوى الحكومة وتتجاهل مكانة اقليم كردستان بصورة واضحة وتعطي صلاحيات جديدة لرئيس الوزراء مما يعقد الامور بسبب وجود خلافات حقيقية بين الحكومة العراقية والقيادات الكردية في مجمل القضايا العالقة ومن ابرزها قضية كركوك وقانون النفط والميزانية العامة".
واوضح عثمان:"اننا نشعر بخيبة الامل تجاه عدم تنفيذ تلك المتطلبات مع الحكومة العراقية "مؤكدا"ظهور خلافات كبيرة بعد الاعلان عن الاتفاقية ومن بينها اعطاء الصلاحية للحكومة العراقية في ابرام اتفاقات مع دول الجوار التي تعمل على اجهاض التجربة الكردية بعد انشاء البرلمان الكردستاني والحكومة المحلية وتأسيس المجتمع المدني بعد احداث١٩٩١"*....(وكالة نينا)*

النائب هاشم الطائي : موقف التوافق من الاتفاقية مقترن برد الحكومة على المقترحات التي قدمتها

قال النائب هاشم الطائي عن كتلة التوافق العراقية ان موقف الكتلة من اتفاقية سحب القوات لم يتحدد بعد ،بأنتظار موقف الحكومة من المقترحات التي تقدمت بها الجبهة بخصوص الاتفاقية.واشار الطائي الاحد ان التوافق سبق وان قدمت طلبا للحكومة ،ولكن الحكومة لم تأخذ الا بـ١٠% من المقترحات في الوقت الذي رفضت ٩٠ % منها ما يجعل موقف الجبهة متعلق بتلقيها رد الحكومة على ما تقدمت به.وكشف الطائي عن حصول نقاشات داخل جلسة البرلمان حول سن قانون ينظم عملية التصويت على الاتفاقيات لعدم وجود مثل هذا القانون لتنظيم عملية رفض او قبول الاتفاقيات.واوضح ان (٤٣) نائبا قد تقدموا بطلب الى هيئة الرئاسة بهذا الخصوص وايدهم آخرون ،ما جعل هيئة الرئاسة تقوم بتحويل المقترح الى اللجنة القانونية لدراسته وفقا للنظام الداخلي الخاص بالبرلمان ، لذلك فقد اثار تلميح رئيس المجلس في جلسة اليوم بعرض الاتفاقية يوم غد على البرلمان لمناقشتها حفيظة بعض النواب لعدم وجود قانون بخصوص ذلك*.....(وكالة ايبا)*

النائب حسن ديكان: استخدام الجبهة سلاح النصاب لعرقلة تمرير الاتفاقية ليس اتفاقا رسميا بين مكوناتها

قال النائب عن جبهة التوافق العراقية حسن ديكان :" ان استخدام الجبهة سلاح النصاب لعرقلة تمرير الاتفاقية الامنية امر غير رسمي ولم يكن اتفاقا رسميا بين مكوناتها" واضاف أمس :" ان جبهة التوافق لديها رأي خاص بخصوص هذا الامر ، بدءا من العنوان الذي تريده كاتفاقية لسحب القوات وليس اتفاقية أمنية" واشار ديكان العضو في لجنة الامن والدفاع الى:"ان الحزب الإسلامي طرح ان يكون هناك استفتاء يشارك به جميع العراقيين حول الموضوع ".
وذكر:" ان الاتفاقية الامنية لا تخلو من ايجابيات ولكن فيها بعض السلبيات التي توجب على الطرفين تعديل بعض النقاط وخاصة ان هناك نقاطا غامضة ، لم ترد الى مجلس النواب بشكل رسمي".
يذكر ان النائب عن جبهة التوافق رشيد العزاوي قال اليوم ان عدة كتل منها جبهة التوافق ستستخدم سلاح النصاب لعرقلة تمرير الاتفاقية"*....(وكالة نينا)*

النائب رشيد العزاوي: أغلبية وزراء التوافق لم تصوت على الاتفاقية الامنية

قال النائب عن جبهة التوافق العراقية رشيد العزاوي:" ان اغلب وزراء جبهة التوافق لم يصوتوا على الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة " واضاف أمس :" ان جزءا من جبهة التوافق وافق على الاتفاقية في حين لم يوافق عليها الجزء الأعظم منها " واضاف:" ان القسم الاكبر من جبهة التوافق سوف لن يدخل أية جلسة نقاشية بخصوص الاتفاقية في مجلس النواب "وعبر العزاوي عن استغرابه لمواقف بعض أعضاء التوافق الذين وصفوا الاتفاقية بانها " تحقق للعراق ما لم تحققه المقاومة " حسب قوله*. ....(وكالة نينا)*

النائب عمر الجبوري يشكك بالوعود الامريكية بتحقيق الرخاء بعد توقيع الاتفاقية

عبر عمر الجبوري النائب في الكتلة العربية المستقلة عن تشكيكه بالوعود الامريكية بتحقيق الامن والرخاء للعراق بعد توقيع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة .
وقال الجبوري امس :" ان ثقتنا مهزوزة في الجانب الامريكي ونعتقد انه قد لا يتحقق شيء من وعوده للشعب العراقي" واضاف:" ان موقفنا من الاتفاقية لا ينطلق من ردود الفعل العاطفية بقدر انطلاقه من التحليل الموضوعي وعلى اساس تجربة السنوات الخمس الماضية ، فالادارة الامريكية منذ عام ٢٠٠٣ لم تنفذ أي وعد للشعب العراقي".
وتابع الجبوري:"ان اغلب العراقيين اعتقدوا انه سيحصل الرخاء والسلم والتقدم لان امريكا بيدها المفاتيح ولكن الذي حصل العكس فالامن الشخصي والعام فقد والبطالة تفشت بشكل هائل اضافة الى الفقر وتدمير البنى التحتية بكافة مفاصلها بحيث اصبح المواطن لا حول ولا قوة له،ناهيك عن تفكك النسيج الاجتماعي العراقي". واشار الجبوري الى:" ان الموقف الأمريكي في الاتفاقية فيه نوع من الإجبار والإرغام وهو دلالة على ان طرفي الاتفاقية غير متكافئين . وهو أشبه بعقود الإذعان.....(*وكالة نينا*)

تباين في مواقف الكتل السياسية من الاتفاقية مع الولايات المتحدة

قال مصدر مطلع إن إجتماعا عقد أمس الاول ضم رئيس الوزراء ورؤساء الكتل النيابية لتحديد المواقف من الاتفاقية العراقية الامريكية، وقد تباينت مواقف الكتل حيث وافقت على مسودة الاتفاقية كل من (الدعوة بجناحيه، جبهة الحوار "صالح المطلك"، مجلس الحوار"خلف العليان"، التحالف الكردستاني، الحزب الشيوعي، التضامن، المستقلون) وبينما تغيب المجلس الاعلى عن الاجتماع رفض التيار الصدري الاتفاقية رفضا قاطعا كما رفضتها الجبهة العربية المستقلة، في حين رفض الحزب الاسلامي الاتفاقية بسبب ملاحظاته على المسودة، فيما كان موقف القائمة العراقية مترددا كما ربط حزب الفضيلة موقفه بموقف التحالفين "الرباعي والخماسي".وفي اول رد فعل للتيار الصدري بعد اقرار الاتفاقية، قال حازم الاعرجي القيادي في التيار الصدري "فوجئنا وصدمنا بهذه الموافقة التي تعتبر تكريسا للاحتلال من خلال الموافقة على الانتداب الذي يريده المحتل للعراق".وفي السياق نفسه، أعرب رئيس ديوان رئاسة اقليم كردستان العراق، أمس الاحد، عن أمله بأن تمرر الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن من قبل مجلس النواب وذلك بعد اقرارها من قبل مجلس الوزراء. جهة أخرى، قالت النائبة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي، أمس الاحد، ان الاتفاقية الامنية "غير متكاملة" لانها لا تحفظ اموال العراق بالبنوك الاجنبية فضلا عن هشاشة الالتزام الامريكي في الحفاظ على امن العراق.واوضحت الدملوجي ان "الاتفاقية الامنية التي وافق عليها مجلس الوزراء غير متكاملة لأنها لا تحفظ اموال العراق الموجودة بالبنوك الاجنبية وتجعلها معرضة لكل من يطالب بالتعويضات في الوقت الحاضر".وبينت الدملوجي ان "هناك تحفظات اخرى على الاتفاقية لاسيما هشاشة الالتزام الامريكي في الحفاظ على امن العراق وحدوده".في حين قال السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى، أمس الأحد، أن كتلته اقترحت تعديلات على الاتفاقية الأمنية التي اقرها مجلس الوزراء وإنها ستصادق عليها في حال الأخذ بها. وأضاف موسى "إننا تعاملنا مع الاتفاقية وتوقيعها بطريقة بناءة واقترحنا تعديلات عليها كي تكون مقبولة ومؤهلة للمصادقة ".من دون الاشارة لتفاصيل تلك التعديلات المقترحة.....(*الاتحاد*)

رئيس الجمهورية جلال الطالباني ناقش اتفاقية سحب القوات مع رئيس كتلة الفضيلة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في مقر إقامته ببغداد، أمس الاحد، رئيس كتلة الفضيلة في مجلس النواب العراقي حسن الشمري، وبحث معه الوضع السياسي والامني في العراق على ضوء المستجدات الحالية، والسبل الكفيلة بدفع العملية السياسية وايصال البلد الى بر الامان.وناقش الرئيس طالباني مع الشمري اتفاقية سحب القوات المزمع توقيعها بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وابعادها من الناحية السياسية والامنية والاقتصادية وانعكاساتها الايجابية على مستقبل البلاد، بما في ذلك خروج العراق من تحت ولاية البند السابع واستكمال سيادته واستقلاله.....(*الاتحاد*)

الحكومة توافق على اتفاقية سحب القوات

أوضح بيان للمتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء وافق، أمس الاحد، على مشروعي اتفاقيتين مع الولايات المتحدة، احداهما حول انسحاب القوات والاخرى إطارية تتعلق بالتعاون السياسي والاقتصادي والقضاء. وقال البيان إن "مجلس الوزراء وافق في جلسة استثنائية عقدها (الاحد) بحضور ٢٨ عضواً على الإتفاقية بين جمهورية العراق

والولايات المتحدة حول إنسحاب القوات الامريكية من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت في العراق". وأضاف البيان، نقلا عن الدباغ، أن " مجلس الوزراء وافق أيضاً على مشروع الإتفاقية الإطارية بين البلدين والتي تُرسي مبادئ التعاون والصداقة في مجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والصحية والبيئية ومجالي الاقتصاد والطاقة فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق القانون والقضاء، مشيرا الى أن المجلس خول وزير الخارجية صلاحية التوقيع على الإتفاقيتين.....*(الاتحاد)*

الوزيرة نوال السامرائي تقول أنها لم تمتنع عن التصويت بل صوتت برفض الاتفاقية

قالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة نوال السامرائي انها لم تمتنع عن التصويت على الاتفاقية الامنية التي وافق عليها مجلس الوزراء اليوم بل صوتت برفضها . وأضافت:"ان السبب في ذلك انه لم يأخذ بالتعديلات التي طالبت بها جبهة التوافق مشيرة الى ضرورة عرض الاتفاقية للاستفتاء الشعبي لأنها تخص الشعب العراقي". وأوضحت السامرائي:"ان اهم التعديلات التي طالبنا بها على الاتفاقية هي مسالة المعتقلين واطلاق سراحهم من السجون الامريكية الا ان التعديل اصبح تسليم المعتقلين في السجون الامريكية الى السجون العراقية ونحن نرفض ذلك لان المعتقلين هم اسرى حرب وهم من قاوموا الاحتلال لذا يجب اطلاق سراحهم".واشارت الى:"ان هناك عدة تعديلات اخرى ايضا لم يؤخذ بها....*(وكالة نينا)*

الربيعي والجلبي والركابي أبرز المرشحين لرئاسة اللجنة الوزارية للإشراف على تطبيق الانسحاب الامريكي

اوضحت مصادر وزارية الترشيحات لرئاسة اللجنة الوزارية واللجنة الفرعية المشتركة لاشراف على تطبيق الاتفاقية الامنية اخذت تبحث عن مؤيدين لها في كواليس مجلس الوزراء، واشارت الى ان الدكتور موفق الربيعي مسشار الامن الوطني يعد ابرز المرشحين لرئاسة اللجنة الوزارية، فيما رشحت جهات سياسية الفريق عبود قنبر لرئاسة اللجنة التنفيذية المشتركة للاشراف على تطبيق الاتفاق، في المقابل، وحسب هذه المصادر، هناك حديث عن ترشيح احمد الجلبي لرئاسة اللجنة الوزارية مقابل ترشيح اللوء فاضل الاعرجي امين عام قيادة القوات المسلحة العراقية للاشراف على اللجنة التنفيذية.واكدت هذه المصادر ان مكتب المالكي لم يطلب ترشيح اي شخص لهذين المنصبين في حالة التوقيع على الاتفاقية الامنية وهناك راي سائد بان صادق الركابي، مستشار المالكي السياسي هو الأوفر حظا لرئاسة اللجنة الوزارية فيما لم يتحدد اسم الضابط العسكري الرفيع للاشراف على اللجنة التنفيذية.....*(صوت العراق)*

هيئة علماء المسلمين: الحكومة العراقية أقرت اتفاقية الإذعان

اعتبرت هيئة علماء المسلمين، الأحد، ان الحكومة العراقية أقرت اتفاقية ألاذعان مع الادارة الامريكية، واصفة الاتفاقية بأنها تكرس الاحتلال المقيت وقالت الهيئة في بيان نشر على موقعها الالكتروني ان "الحكومة الحالية (أقرت) اليوم اتفاقية الإذعان المزمع ابرامها مع الادارة الامريكية والتي تكرس الاحتلال المقيت وتسمح ببقاء قوات الاحتلال الامريكية في العراق لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء التفويض الأممي لها نهاية العام الجاري". ...*(أصوات العراق)*

المرجع الطائي: تمرير الاتفاقية الامنية في مجلس الوزراء توقيع على احتلال دائم للعراق

عدّ المرجع الديني الشيخ قاسم الطائي اقرار مجلس الوزراء للاتفاقية الامنية بانها " توقيع على احتلال دائم للعراق ". وقال اليوم:" ان اقرار مجلس الوزراء للاتفاقية هو ذر الرماد في العيون، وان خروج الاحتلال في ٣١ كانون الثاني ٢٠١١ كذبة كبيرة وخطوة اولى لاحتلال ازلي للعراق ". واضاف :" ان عدم اكتراث امريكا بادراج هذا التاريخ في بنود الاتفاقية لانها تعلم ان بحلوله سوف يتم تجديد الاتفاقية كل ثلاث او اربع سنوات بشكل دوري، وتعلم ان بقاءها ابديا في العراق ". ولم يستبعد الطائي:" ان يكون وجود امريكا بشكل دائم في العراق شرطا رئيسا من شروطها لاسقاط النظام السابق منذ ذلك الحين ". واشار الى:" انه بتوقيع هذه الاتفاقية سوف تبقى علاقة العراق بدول الجوار غير طيبة وتعطي تلك الدول المبررات للتدخل بشؤونه، فضلا عن انها ستزيد وتديم اعمال العنف في العراق التي تسببت بها امريكا نفسها ". وتابع:" اذا اراد

السياسيون ان يضطلعوا بمسؤوليتهم الوطنية والتاريخية وان يخرجوا من هذا المأزق التاريخي ، فعليهم استفتاء الشعب العراقي بقبول او رفض الاتفاقية "...*(وكالة نينا)*

أبرز النقاط الخلافية والصياغة النهائية

شهدت الاتفاقية الامنية، التي ستدخل حيز التنفيذ مطلع العام المقبل، نقاطا خلافية متعددة، أسفرت عن تأخير ابرامها لنحو عام، وفي ما يلي ابرز تلك النقاط وآخر صياغة لها: الانسحاب الأميركي من العراق: جاء في الصياغتين السابقة والأخيرة انه «يجب ان تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ ديسمبر (كانون الاول) عام ٢٠١١ .

ويجب ان تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى ٣٠ يونيو (حزيران) عام ٢٠٠٩» وان «يقوم الطرفان بمراجعة التقدم الذي تم تحقيقه باتجاه الوفاء بالتاريخ المحدد.. والأحوال التي يمكن أن تسمح لكل من الطرفين أن يطلب من الطرف الآخر، إما تقليص الفترة المحددة.. أو تمديدها»، ولكن أضيف للصياغة الأخيرة ما ينص على ان «تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في ان تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قوات الولايات المتحدة من العراق في إي وقت».

الولاية القضائية وحصانة الجنود الأميركيين: جاء في الصياغة السابقة انه «يكون للولايات المتحدة الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها..» بينما «يكون للعراق الحق الرئيسي لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني، وذلك بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة التي ورد سردها طبقاً للفقرة الثامنة، والتي يتم ارتكابها خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها أثناء خارج حالة الواجب».

اما الصياغة النهائية فتنص على ان «للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة ومستخدميهم. وللولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني بشأن امور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفي اثناء تأدية الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها». تفتيش المواد الداخلة الى العراق والبريد: رفض المفاوضون الاميركيون طلبا عراقيا بتفتيش المواد التي تدخلها القوات الاميركية للعراق، مثل معدات او تجهيزات او تكنولوجيا، فضلا عن تفتيش البريد، وجاء في الصياغة الأخيرة انه «لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد واعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الاجازات او لاي قيود اخرى او ضرائب او رسوم جمركية او اي رسوم اخرى تفرض في العراق.. وللسلطات العراقية، استنادا الى معلومات امنية متوفرة لديها، الحق في الطلب من قوات الولايات المتحدة وبحضورها فتح اي من الحاويات التي توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها. وعلى السلطات العراقية حين تقديم هذا الطلب ان تحترم المتطلبات الامنية من قبل الولايات المتحدة»، مضيفا ان «اي تفتيش للمواد من قبل السلطات العراقية.. يجب ان يتم بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقا للاجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة».

وبالنسبة للبريد فقد جاء في نص الاتفاقية «يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكري الى تصديق سلطات الولايات المتحدة ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الالكترونية».

اللجنة المشتركة: اختلف الاميركيون والعراقيون حول مهام وادارة اللجنة المشتركة بين الطرفين التي ستدرس القضايا المختلف عليها بين الطرفين في المستقبل، وقرر الجانبان في المسودة الاخيرة تشكيل لجنة وزارية مشتركة يكون اعضاؤها اشخاصا على المستوى الوزاري يحددهم الطرفان. وتتولى النظر والبت في القضايا الاساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق، وتتولى هذه اللجنة تشكيل لجنة مشتركة اخرى لتنسيق العمليات العسكرية، تتألف من ممثلي كلا الطرفين، وتكون رئاستها مشتركة بين الطرفين.

الصياغة اللغوية: وافق الطرف الاميركي على طلب عراقي باجراء تعديلات على الصياغة اللغوية للاتفاقية «كون صياغتها غير دقيقة»، كما وافق الاميركيون على تغيير اسم الاتفاقية من «اتفاقية وضع القوات الاميركية في العراق» الى «اتفاقية سحب القوات الاميركية من العراق».....*(الشرق الاوسط)*

البيت الأبيض يرحب بتصديق الحكومة على الاتفاقية الأمنية

ذكرت صحيفة تلغراف **Telegraph** أن البيت الأبيض رحب بدعم مجلس الوزراء العراقي للاتفاقية الأمنية، مؤكدا التزام الحكومتين الأمريكية والعراقية بعراق مستقر وآمن وديمقراطي.وقالت الصحيفة في عددها الصادر، مساء الأحد، إن البيت الأبيض، الذي دفع بشدة باتجاه الاتفاقية، رحب بتصديق مجلس الوزراء على مسودة الاتفاقية الأمنية اليوم على الرغم من انه أراد جدولا زمنيا أكثر مرونة قائم على أساس الشروط الأمنية في حينها.ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم مجلس الأمن

الوطني، غوردون جوندرو، قوله "نرحب بتصديق مجلس الوزراء على الاتفاقية اليوم. إنها خطوة مهمة وايجابية"، مضيفا "في حين إن العملية لم تكتمل إلى الآن، نبقى متفائلون وواثقون بأننا سنتوصل قريبا إلى اتفاقية تخدم كل من شعب العراق والولايات المتحدة بنحو حسن وترسل إشارة إلى المنطقة والعالم بان كلا حكومتينا ملتزمان بعراق مستقر وامن وديمقراطي".وشدد جوندرو على إن تحسن الشروط الأمنية جعل كل شيء ممكنا.وقال إن "الاتفاقية التي تغطي مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة فضلا عن العلاقات الدبلوماسية ما كانت لتكون ممكنة لو لم يتحسن الأمن بنحو كبير".وأضاف المتحدث باسم الأمن الوطني الأمريكي أن "هذا التقدم صار ممكنا بفعل العمل الهائل الذي قدمته القوات الأمريكية، وشجاعة الشعب العراقي وتزايد قدرات وقوة قوات الأمن العراقية."*.....(اصوات العراق)*

العسكريون الامريكيون ينتشرون في ٤٠٠ قاعدة في العراق

الاتفاقية التي أقرتها الحكومة العراقية أمس، تنظم خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى نهاية العام ٢٠١١، وجود القوات الأميركية البالغ عددها الآن ١٥٢ ألفا، موزعين على أكثر من ٤٠٠ قاعدة في العراق. ويتولى قيادة هذه القوات الجنرال رايموند أوديرنو، الذي خلف في سبتمبر (أيلول) الماضي الجنرال ديفيد بتريوس، الذي أسهم في تحسين الوضع الأمني في العراق. *.....(المرصد العراقي)*

الملف السياسي

رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بأيقاف الاجراءات بحق افراد الصحوات غير المطلوبين قضائياً

قال المتحدث بأسم لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية امس أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بأيقاف الاجراءات القانونية المتخذة بحق بعض من افراد الصحوات، كاشفاً عن تشكيل لجنة تحقيقية داخل لجنة المصالحة الوطنية للنظر بالشكاوى المقدمة بحق عناصر الصحوات من قبل المواطنين. وذكر اللواء مظهر المولى في مؤتمر صحفي عقده ببغداد ، أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بأيقاف الاجراءات المتخذة بحق بعض من افراد الصحوات ، شريطة ان يكونوا غير مطلوبين للقضاء العراقي نتيجة قيامهم بجريمة قتل وراءها حق شخصي. وأضاف أن عملية اصدار قرار بايقاف الاجراءات القانونية المتخذة بحق بعض من افراد الصحوات جاء تكريماً لهم لمساهمتهم في عملية فرض الامن في مختلف مناطق البلاد*.....(التاخي)*

رئيس اقليم كوردستان مسعود البارزاني ينتقد رئيس الوزراء نوري المالكي ويصف عناصر الإسناد بالـ"خونة"

انتقد رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني، الاحد، ما قال انه "انفراد" رئيس الوزراء نوري المالكي باتخاذ القرارات، واصفا دعوته لتقليص صلاحيات الأقاليم بالـ"ديكتاتورية"، ومتهما عناصر مجالس الاسناد في المناطق المتنازع عليها بالـ"خونة"، وانهم سيعاملون كقوة معادية.وقال البارزاني ان المالكي "يتخذ قرارات فردية بخصوص الكثير من الأمور، وخاصة في قضية مجالس الاسناد، وهناك الكثير من الكتل ترفض تشكيل هذه المجالس أبرزها المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري والتحالف الكردستاني وغيرها من الكتل السياسية". معربا عن اعتقاده بان هذه المجالس "تعمل لمصلحة جهة واحدة وتستغل أموال الدولة".واضاف البارزاني ان "هدف مجالس الاسناد التي تشكلت في المناطق المتنازع عليها هو اثارة الفتنة، وفكرة المجالس هي ايحاء لفكرة الارتزاق"، مبينا ان العناصر الذين ينضوون تحت لواء هذه المجالس "خونة، وسنعاملهم كقوة معادية". وفي حال استمرار تشكيل المجالس الاسناد "فأنه سيكون هنالك مواجهة".وتابع البارزاني واصفا تصريحات رئيس الوزراء بتقليص صلاحيات اقليم كردستان وتركيز الصلاحيات بيد السلطة المركزية بانها "دكتاتورية"، مبينا ان "رئيس الوزراء من المساهمين بصياغة الدستور، ولكن أي تراجع عن الدستور يعني العودة الى الدكتاتورية"*.....(اصوات العراق)*

مفوضية الانتخابات تصادق على طلب تكوين إقليم البصرة

صادق مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الطلب المقدم لتكوين اقليم البصرة لاستيفائه الشروط القانونية. وقال رئيس الادارة الانتخابية القاضي قاسم العبودي في مؤتمر صحفي أن مجلس المفوضين استند في مصادقته على نظام تكوين الأقاليم رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨، عقب مناقشته مذكرة دائرة العمليات وتقرير تحليل بيانات البصرة بحضور الخبير العملياتي في الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية الذي تضمن طلب تكوين اقليم البصرة من قبل ٣٢ الفا و٦٣٥ مواطنا. وبين انه لدى تدقيق الاسماء ومطابقتها مع سجل الناخبين وجد ان عدد الاسماء دون سن ١٨ سنة هي ٨٠٦ اسماء وعدد الاسماء المكررة هي ٨٣٥ اسما كما وجد ان عدد الاسماء التي عدت غير مكتملة من ناحية الاسم الثلاثي او عدم وضوح الخط هي ٢٩٠٧ أسماء، مشيراً الى انه بعد حذف هذه الاسماء ظهر ان الاسماء المتبقية والمطابقة لسجل الناخبين هي ٢٨ الفا و٧٧ اسما.....*(الصباح)*

مجالس محافظات الوسط والجنوب توصي بإلغاء وزارة حقوق الانسان

أوصت مجالس محافظات الوسط والجنوب بألغاء وزارة حقوق الانسان وأستبدالها بمفوضية مستقلة على أن ترتبط المفوضية بمجلس النواب كما طالبت بتفعيل دور وزارة المرأة أو أستبدالها بهيئة أستشارية. جاء ذلك خلال المؤتمر الاقليمي الأول لحقوق الانسان لمحافظات جنوب الوسط الذي عقد برعاية مجلس محافظة النجف الاشرف وبالتعاون مع برنامج دعم الحكومة المحلية. .....*(المدى)*

مدعون عامون أمريكيون يصوغون لائحة اتهام ضد شركة بلاك ووتر على خلفية اطلاق نار في ساحة النسور

ذكرت صحيفة تايمز البريطانية أن مدعين عامين أمريكيين صاغوا مسودة لائحة اتهام ضد مستخدمين في شركة بلاك ووتر الامنية الخاصة لتورطهم بمقتل عراقيين في تقاطع النسور المزدحم ببغداد العام الماضي.وقالت الصحيفة مساء السبت إن "مدعين عامين امريكيين صاغوا (في وقت لم تحدده) لائحة اتهام ضد ستة من مستخدمي الشركة **Blackwater** الامنية الخاصة لتورطهم باطلاق نار اودى بحياة ١٧ مدنيا عراقيا في العام الماضي" ونقلت الصحيفة عن مصادر قريبة من القضية، تحدثوا شريطة عدم ذكر اسمائهم، قولهم ان وزارة العدل الامريكية تراجع الان مسودة لائحة الاتهام، لكن لم تبت الى الان بتوجيه التهم.....*(التاخي)*

وزير الداخلية جواد البولاني يعلن تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليار دينار لتطوير واقع الحدود

أعلن وزير الداخلية تخصيص أكثر من خمسمائة مليار دينار سيتم انفاقها على تنفيذ خطة طموحة لتطوير واقع الحدود. وأوضح جواد البولاني في تصريح ان الوزارة خصصت مبلغ خمسمائة وثمانية مليارات دينار لاعادة تأهيل البنية التحتية للحدود، سيتم انفاقها في انشاء الطرق المحاذية للحدود مع كل من سوريا والسعودية كمرحلة أولى بطول يبلغ نحو ١٠١٠ كم، ونصب منظومة مراقبة الكترونية واخرى للاتصالات، اضافة الى حفر خندق بطول ١٤٠ كم، في المناطق التي وصفها بـ"الرخوة أمنياً" من الحدود مع سوريا. يذكر ان وزارة الداخلية تولي اهتماما بالغاً بأمن الحدود، لاسيما ان حدود العراق الذي يجاور ست دول يبلغ طولها اكثر من ٣٦٠٠ كم، وتشكل في بعض المناطق مصدر تهديد بسبب تسلل المجاميع المسلحة عبرها.....*(الصباح)*

اللواء قاسم عطا: تقليل السيطرات في بغداد إلى النصف خلال العام المقبل ضمن خطة ترمي إلى فتح الشوارع المغلقة ورفع الحواجز الكونكريتية

اكدت قيادة عمليات بغداد انها ستقوم بتقليل عدد السيطرات الى النصف خلال العام المقبل.وقال المتحدث باسم القيادة اللواء قاسم عطا في تصريح على هامش مؤتمر قضايا الاراضي والملكية المتعلقة بعمليات نزوح مابعد ٢٠٠٣ موضحا ان القيادة اعدت خطة خلال العام المقبل تشتمل على تقليل عدد السيطرات من ٢١٥ نقطة تفتيش الى النصف واعادة فتح الشوارع المغلقة ورفع الحواجز الكونكريتية.....*(الصباح)*

مجلس ذي قار يدعو المحكمة الاتحادية للبت بقضية قائد شرطة المحافظة اللواء صباح الفتلاوي: تسلمت منصبي وسأغادره بأمر رئيس الوزراء والداخلية

دعا مجلس محافظة ذي قار المحكمة الاتحادية إلى متابعة امر المجلس السابق حول اسماء الضباط الثلاثة الذين تم ترشيحهم لتولي منصب مدير شرطة المحافظة والبت بقضية مدير الشرطة الحالي كون فترة توليه هذا المنصب قد انتهت وقال نائب رئيس مجلس المحافظة عبد الكريم العكيلي ان المجلس احال قضية قائد شرطة المحافظة الحالي الى المحكمة الاتحادية للبت فيها وفق السياقات القانونية واحترام قرارات المجلس ،موضحا ان تصريحات قائد الشرطة الاخيرة التي اكد فيها علم المحافظ وديوان المحافظة بالعملية العسكرية التي نفذتها قوة من المتعددة الجنسية مؤخراً في الناصرية اثارت العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام كونها تزامنت مع قرب إلى موعد الانتخابات. واشار الى ان المجلس دعا المحكمة الاتحادية متابعة قراره السابق حول اسماء الضباط الثلاثة الذين رشحهم المجلس لقيادة شرطة المحافظة . من جانبه اكد مدير شرطة المحافظة اللواء الركن صباح الفتلاوي: انني تسنمت موقعي كقائد لشرطة المحافظة بامر من رئيس الوزراء ووزارة الداخلية وساغادر موقعي بامرهما وانفذ الواجب على وفق الاوامر الصادرة من الجهات العليا.....*(الصباح)*

طائرات عسكرية نقلتهم الى بغداد
قائد عمليات كربلاء اللواء عثمان الغانمي: اعتقال جميع الأشخاص الذين انتحلوا انتسابهم الى الجهات الأمنية

عقدت قيادة عمليات كربلاء مؤتمرا صحفيا أمس الأحد، في مقر القيادة في المحافظة لبحث آخر المستجدات الامنية، بالاضافة الى كشف التفاصيل والملابسات التي تخص الأشخاص الذين انتحلوا صفة أمنية قبل أيام في كربلاء وتم إلقاء القبض عليهم ونقلهم عبر طائرات عسكرية الى بغداد . وقال قائد عمليات كربلاء اللواء عثمان الغانمي ان التحقيقات وصلت الى ٧٠% مع هؤلاء الأشخاص الذين وصفهم بأنهم مدعومين من جهة خارجية لم يسمها.
معتبرا ان هذه العملية التي جرت قبل أيام مشابهة للعملية التي جرت قبل عامين واخترقت فيها مجاميع مسلحة ترتدي أزياء عسكرية مبنى المحافظة وقتلت مجموعة من الجنود الأمريكان وفرت هاربة .
وكشف الغانمي ان الشخص الذي انتحل صفة لواء ركن وادعى انه في حماية الشخصيات المهمة واسمه (منعم رحيمة الموسوي) كان قد اتصل قبل يوم واحد من دخوله المدينة بقائد شرطة كربلاء وطلب القدوم الى المدينة واللقاء به مبينا انه في اليوم الثاني وصل ومعه أربعة عجلات مع مسلحين ويصطحب معه(١١) شخصا منهم تسعة عسكريين ومدنيين مؤكدا ان ثلاثة من هؤلاء العسكريين يعملون في شرطة الشعب حسب هوياتهم، ومن بين الأشخاص المدنيين الذين كانوا معه مدير إحدى الشركات المعروفة للمقاولات في بغداد واسمه جعفر .
واضاف ان اللواء المزور المدعو (منعم الموسوي) والذي يمتلك مقرا في بغداد ويتجول في اكثر الوحدات الامنية ومرحب به فيها قد طلب اطلاق سراح احد الموقوفين وفق المادة (٤ أ إرهاب) من اهالي منطقة الحسينية في كربلاء الذي يعتبر احد الشخصيات الارهابية في كربلاء من دون ذكر اسمه.
وتابع ان الاجهزة الامنية وخبرة قائد شرطة كربلاء قد سرعت في القاء القبض عليه وقد اعترف المتهم بانه ينتحل هذه الصفة لاغراض الكسب المادي، مبينا انه شخصيا غير مقتنع بهذا الادعاء واصفا ماحدث بانه يدخل ضمن عمليات ارهاب دولية وان وراء الشخص دولة إقليمية واعدا الرأي العام بالاعلان عن النتائج التحقيقية في حالة ثبوت اتصال المجموعة مع أي دولة خارجية، منوها الى ان المتهم (منعم رحيمة لعيبي الموسوي) يعتبر من ذوي الجرائم السابقة في زمن النظام السابق . واكد قائد عمليات كربلاء اللواء عثمان الغانمي في المؤتمر الصحفي ان عمليات كربلاء قد اتخذت قرارا منعت فيه دخول المواكب العسكرية لاي مسؤول من دون علم مسبق من وزارات الداخلية او الدفاع او رئاسة الوزراء وقد تم تعميمه على كافة الوحدات العسكرية في المحافظة .....*(الاتحاد)*

العشائر العربية في محافظة ديالى ترفض تشكيل مجالس الإسناد

أجمع رؤساء العشائر العربية في محافظة ديالى على رفضهم لدعوى تشكيل مجالس الاسناد في المحافظة والمناطق المتنازع عليها، معتبرين إياها بأنها غير قانونية والهدف من ورائها، حسب رأيهم، التوسيع من هيمنة قوى سياسية وزيادة رقعة الدعاية الانتخابية على حساب قوى أخرى، مستغلين النفوذ السلطوي لهذا الغرض، وتحجيم دور الكرد من خارطة السياسة العراقية، للحد من تطلعاتهم المشروعة .وعلى هامش الاجتماع التحضيري لمؤتمر العشائر العربية في محافظة ديالى، قال الشيخ أحمد شهاب شيخ عشيرة السادة الصميدع في العراق، أي مجالس يتحدثون عنها وأين كانوا عندما كنا نعاني الامرّين على يد الارهابيين الدخلاء*.....(الاتحاد)*

احباط تهريب ٧٠ قطعة آثارية

احبطت القوات الامنية في اربيل عملية تهريب ٧٠ قطعة آثارية واعتقلت المهربين.ونقل عن مصدر في شرطة ناحية ديبكة التابعة لمحافظة اربيل قوله ان القوات الامنية اعتقلت شخصين بحوزتهما ٧٠ قطعة اثارية عراقية كانا يرومان تهريبها الى ايران، مضيفاً ان المتهمين احيلا الى مركز شرطة اربيل لاجراء التحقيق معهما .*.....(المدى)*

هجوم على قوات الصحوة في منطقة الشعب

استشهد ثلاثة اشخاص بينهم اثنان من افراد الصحوة واصيب سبعة اخرون بجروح بانفجار عبوة ناسفة في نقطة تفتيش للصحوة شمال شرقي بغداد.وابلغ مصدر امني ان عبوة ناسفة انفجرت صباح امس في نقطة تفتيش لقوات الصحوة في منطقة الشعب*.....(المدى)*

شمول أكثر من ١٢٥ الف متهم بقانون العفو العام

ذكر المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى، أمس الاحد، أن عدد الذين اطلق سراحهم بموجب قانون العفو العام بلغ اكثر من ١٢٥ الف متهم منذ نفاذ القانون نهاية شباط الماضي. وقال القاضي عبد الستار البيرقدار إن "عدد المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم بلغ ١٢٥٠٣٠ متهما موزعين على مناطق مختلفة من العراق، فيما بلغ عدد غير المشمولين بالقانون ٣٠٠٥٩ متهماً منذ نفاده نهاية شباط الماضي وحتى الـ١٢ من الشهر الجاري"*.....(الاتحاد)*

انفجار استهدف دورية امريكية وسط بغداد

ادى انفجار عبوة ناسفة وسط بغداد صباح الاحد الى جرح مدنيين بجروح مختلفة.وقال مصدر في الشرطة ان عبوة ناسفة كانت تستهدف دورية امريكية اثناء مرورها في ساحة الخلاني انفجرت ما ادى الى اصابة شخصيين مدنيين كانا في موقع الحادث*.....(وكالة ايبا)*

تحطم طائرة أمريكية فى الموصل

اكد المستشار الاعلامي في الجيش الامريكي المقداد جبريل، ان مروحية امريكية سقطت في مدينة الموصل ، بعد اصطدامها باسلاك التيار الكهربائي، دون ان يذكر حجم الخسائر التي نتجت عن الحادث.وافادت مصادر امنية وشهود عيان في مدينة الموصل ان مروحية امريكية سقطت في حي التأميم شرقي الموصل، وان النيران اشتعلت في الطائرة فور سقوطها، وان القوات الامريكية فرضت طوقا امنيا حول مكان الحادث، دون معرفة الخسائر التي قد تكون نتجت عن سقوط المروحية*.....(الاتحاد)*

قائد بريطاني يحذر من تنامي نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران في البصرة

أكد الميجر بيل يانغ، الناطق باسم القوات متعددة الجنسية في جنوب العراق، والتي تتمركز تحديدا في محافظة البصرة، انه لا تزال هناك مخاوف لدى القيادات العسكرية البريطانية العاملة على الارض، من خطر نفوذ بعض الميليشيات والجماعات المدعومة من ايران في زعزعة الامن والاستقرار في البصرة.وقال في تصريح خاص لـ «الراي»: «ما زالت المخاوف قائمة بالنسبة الينا من مخاطر وتهديدات الميليشيات والجماعات المدعومة من قبل ايران في البصرة رغم التحسن الامني الذي طرأ على المدينة بعد عملية صولة الفرسان التي استهدفت معاقل المتمردين»، مؤكدا ان الاوضاع الامنية في البصرة حاليا «مستقرة بفضل الجهود التي تبذلها قوات الامن العراقية».....*(جريدة حوارات الالكترونية)*

اعتقال ٢٦ مشتبها به عقب مقتل شرطي بانفجار ناسفة في الموصل

ذكر مصدر امني في قيادة عمليات نينوى، إن "قوة من الشرطة الوطنية اعتقلت، (الاحد) ٢٦ مشتبها به في منطقة وادي حجر (جنوبي الموصل) على خلفية مقتل شرطي بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريته.وعلى صعيد ذي صلة اضاف المصدر ان "قوة اخرى من الشرطة الوطنية ابطلت مفعول عبوة ناسفة على الشارع العام في حي الابار (غربي الموصل)، فيما ابطلت قوة اخرى من الشرطة مفعول عبوة ناسفة ثانية في الحي ذاته دون وقوع اصابات."*.....(اصوات العراق)*

أحكام بسجن ثلاثة أشخاص بينهم تاجر للمخدرات في واسط

قال مصدر في شرطة محافظة واسط ، الاحد، إن محكمة جنايات المحافظة اصدرت احكام بسجن ثلاثة مدانين بينهم تاجر للمخدرات.وأوضح أن "محكمة جنايات واسط المختصة أصدرت، (الاحد)، ثلاثة أحكام بالسجن بفترات مختلفة بحق ثلاثة مدانين بينهم تاجر للمخدرات القي القبض عليه في وقت سابق عند منفذ زرباطية الحدودي (٩٠ كم شرق الكوت*.....(اصوات العراق)*

الملف الاقتصادي

وزارة الصحة: خطة لبناء ١٠٠٠ مركز صحي الموافقة على إنشاء خمسة مستشفيات تعليمية

وافق مجلس الوزراء على إنشاء خمسة مستشفيات تعليمية، في وقت وضعت وزارة الصحة خطة لزيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية في عموم البلاد وقال الدكتور علي الدباغ الناطق باسم الحكومة: ان مجلس الوزراء وافق خلال الجلسة الاستثنائية امس على احالة خمسة مستشفيات تعليمية الى احدى الشركات التركية.واضاف الدباغ ان المستشفيات الخمسة سعة ٤٠٠ سرير مع مركز سرطاني وبكلفة ١٥٠ مليون دولار للمستشفى الواحد على ان يتم بناؤها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين شهرا مع تخويل وزير الصحة صلاحية التعاقد مع مكتب استشاري.....*(الصباح)*

وزير المالية يدعو الشركات التركية للمساهمة الفاعلة في تأهيل البنى التحتية

دعا وزير المالية باقر جبر الزبيدي الشركات التركية للمساهمة الفاعلة في تأهيل البنى التحتية وإعادة أعمار العراق . وقال بيان صادر ان مكتب وزير المالية ان الزبيدي دعا خلال استقباله سفير الجمهورية التركية في بغداد داريا كانباي على أهمية مشاركة الشركات التركية للمساهمة الفاعلة في تأهيل البنى التحتية وإعادة أعمار العراق حيث إن حجم التعامل التجاري والاقتصادي مع الجارة تركيا يشهد نموا" متميزا" مما انعكس بشكل ايجابي على البلدين مشيرا" إلى حاجة المحافظات العراقية من الاستثمار كبير إضافة إلى إن الموازنة الاتحادية قد خصصت ما مقداره ١٥ مليار دولار ضمن الموازنة

الاستثمارية لعام ٢٠٠٩" . من جهته أشاد السفير التركي بالانفتاح الاقتصادي بين العراق وتركيا والذي انعكس على تطوير العلاقات الثنائية والاقتصادية بين البلدين مشيرا" إلى دعم الحكومة التركية للعراق في جميع المجالات .....*(الاتحاد)*

وزير المالية: سعر النفط العراقي اقل من العالمي بسبب نوعيته

قال وزير المالية، الاحد، إن سعر برميل النفط العراقي في الاسواق العالمية يقل عن سعر ويست تكساس انترميديا بمبلغ يتراوح بين ١٠ – ١٢ دولار بسبب نوعيته، وفق بيان للوزارة.ونقل البيان عن باقر جبر الزبيدي اشارته إلى أن "تداعيات الأزمة المالية العالمية لم تؤثر في الاقتصاد الوطني إلا في مايخص انخفاض أسعار النفط من ١٤٧ دولار إلى ٤٥ دولار للبرميل"، لافتا الى ان "سعر النفط العراقي يقل عن ويست تكساس انتر ميديا من ١٠ إلى ١٢ دولار وذلك لموقع البلاد ونوعية النفط ".واضاف الزبيدي أن ذلك يتطلب "إجراءات لإعادة النظر برسم السياسة الاقتصادية في البلاد"، معربا عن أمله في أن "تشارك الوزارات العراقية مع القطاع الخاص لتطوير قطاعاتها والارتقاء بالاقتصاد الوطني وتعظيم موارد الدولة".....*(اصوات العراق)*

وزير المالية يدعو إلى إعفاء رواتب اغلب موظفي الدولة من الضريبة

دعا وزير المالية، أمس الأحد، إلى تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات ذات الدخل المحدود من خلال زيادة السماحات القانونية وتخفيض نسبة الاستقطاع، وإعفاء رواتب ومخصصات اغلب موظفي الدولة من الضريبة. بحسب بيان للوزارة. ونقل بيان لوزارة المالية دعوة وزيرها بيان جبر الزبيدي الى "تخفيف العبء الضريبي على الطبقات ذات الدخل المحدود من خلال زيادة السماحات القانونية وتخفيض نسبة الاستقطاع الضريبي وإعفاء رواتب ومخصصات اغلب موظفي الدولة من الضريبة" مؤكدا ".سعي الوزارة إلى تخصيص مبالغ مالية لإنشاء أبنية حديثة لفروع هيئة الضرائب تتلاءم وطبيعة العمل الضريبي.....*(الاتحاد)*

مليار و ٥٠٠ مليون دولار تخصيصات محافظة بغداد خلال العام المقبل

كشف محافظ بغداد عن تخصيص مليار و ٥٠٠ مليون دولار لتطوير الجوانب الخدمية في العاصمة خلال العام المقبل ٢٠٠٩. وقال محافظ بغداد حسين الطحان انه تم تقسيم الميزانية بواقع ثلث لامانة بغداد بهدف تنفيذ مشاريعها الخدمية وثلث لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والصحة والكهرباء والموارد المائية والزراعة وثلث للمناطق الواقعة في الاطراف. وأضاف ان المحافظة ستسعى خلال العام المقبل الى تنفيذ المجسرات لفك الاختناقات المرورية في شتى مناطق بغداد واكمال الفندق الواقع امام مرأب العلاوي الذي وصلت نسبة الانجاز فيه الى ٤٠ بالمائة، فضلاً عن بناء عدد من الجسور في منطقة الطارمية الذي سيتم قريباً المباشرة به وجسر المدائن الذي يربط الرصافة بالكرخ وجسر النهروان. وبين الطحان انه سيتم بناء مدينة المستقبل الذي تم رفع مشروعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها، مشيراً الى ان مساحة المدينة التي تقع في المثلث الذي يربط بين مناطق الغزالية والشعلة وابي غريب تقدر بـ ٣٠٠ دونم وتسعى لبناء ١٠٠ الف وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة بكلفة عشرة مليارات دينار.....*(الصباح)*

الأخبار العربية

نواب كويتيون يسعون لاستجواب رئيس الوزراء حول زيارة رجل دين شيعي

قال ثلاثة نواب كويتيين يوم الاحد إنهم سيسعون لاستجواب رئيس الوزراء الكويتي بشأن زيارة قام بها رجل دين ايراني شيعي الى الكويت ووصفتها وسائل اعلام محلية بأنها مثيرة للجدل مما يجدد المواجهة بين مجلس الامة والحكومة في الكويت.وقال النواب الاسلاميون الثلاثة وهم من السنة في بيان إنهم سيبدأون تحركا لاستجواب الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح رئيس الوزراء الكويتي بشأن امكانية انتهاك القيود الامنية والقواعد الدينية بالسماح لرجل الدين بزيارة الكويت على الرغم من الحظر المفروض على دخوله البلاد.واتهم أحد النواب الثلاثة رجل الدين الايراني محمد الفايلي باهانة بعض

صحابة النبي محمد.ويمثل المسلمون نحو ٨٥ في المئة من تعداد السكان في الكويت بينهم حوالي ٧٠ في المئة من السنة بينما يمثل الشيعة ٣٠ في المئة.....*(رويترز)*

موسى في دمشق يسعى إلى احتواء التوتر مع بيروت بعد تبادل «الاعترافات»

يسعى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، على هامش مشاركته في اجتماع مجلسي وزراء الإعلام والثقافة والاتصالات العرب الذي بدأ أعماله في دمشق أمس، الى استيعاب التوتر المفاجئ الذي يهدد العلاقات اللبنانية - السورية على خلفية بث التلفزيون السوري اعترافات عدد من الموقوفين لدى أجهزة الأمن السورية بتهمة تنفيذ التفجير الذي استهدف حي القزاز في دمشق، وعلاقتهم بتنظيم «فتح الإسلام» الإرهابي واغتنام المناسبة للتشهير بتيار «المستقبل» بزعامة النائب سعد الحريري الذي طالب بتشكيل لجنة تحقيق عربية للنظر في الاتهامات السورية المتلفزة. ويتزامن مسعى موسى مع التحقيق الذي نشرته جريدة «المستقبل» في بيروت أول من أمس، وضم وثائق بالاعترافات التي أدلى بها عدد من الموقوفين في ملف تنظيم «فتح الإسلام» وهي موجودة لدى القضاء العسكري اللبناني، وظهر من خلالها وجود علاقة بين هذا التنظيم والأجهزة السورية.....*(دار الحياة)*

الأخبار العالمية

فرنسا: إنقسام كبير في الحزب الاشتراكي يضعف المعارضة ويقوي ساركوزي

وكان التصويت الحزبي في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، اعطى رويال نسبة ٢٩ في المئة. ونال كل من دولانوي واوبري ٢٥ في المئة، فيما نال هامون ١٩ في المئة.وهكذا انتهى مؤتمر الحزب امس بإعلان ثلاثة مرشحين لقيادة حزب المعارضة الأساسي في فرنسا، ما يكرس الانقسامات فيه، ويؤجج الحرب بين اقطابه. ولاحظ مراقبون في باريس ان هذا الانقسام الكبير في الحزب، والذي يظهر للمرة الاولى على هذا النحو الخطير منذ ان وحده الرئيس الراحل فرانسوا ميتران في السبعينات، يشكل خسارة كبيرة للديموقراطية الفرنسية، بفعل الاختلال الكبير بين الغالبية المتكتلة حول الرئيس نيكولا ساركوزي، وبين المعارضة التي يشكل الاشتراكيون عصبها الاساسي. ويعتقد بأن الضعف الذي قد يلحق بالحزب الاشتراكي، جراء الصراعات والمنافسات بين اقطابه، سيكون في مصلحة الأحزاب المعارضة الصغيرة الأخرى، مثل حزب الوسط «موديم» الذي يتزعمه فرانسوا بايرو المرشح السابق للرئاسة، و «الرابطة الشيوعية» اليسارية المتطرفة التي يتزعمها أوليفييه بيزانسنو.....*(دار الحياة)*

أولمرت يدعو الى "مزيد من القوة" لمواجهة نشاط ايران النووي

دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت يوم الاحد الى شن حملة دولية أقوى لمواجهة برنامج ايران النووي "واحباطه بمزيد من القوة."وقال أولمرت في كلمة ألقاها أمام زعماء يهود في القدس "يجب أن نكرس من اجراءاتنا لمنع ايران من تحقيق أهدافها المراوغة. يجب ألا تصبح ايران (قوة) نووية".وتخشى اسرائيل والغرب من احتمال استخدام ايران للتكنولوجيا النووية لصنع سلاح نووي وهو ما تعتبره الدولة اليهودية خطرا يهدد وجودها.وتقول ايران ان برنامجها النووي لا يهدف الا لتوليد الطاقة.....*(رويترز)*

نص اتفاق الانسحاب القوات الأميركية من العراق

نص اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق الذي أقره مجلس الوزراء أمس.وفيما يلي نص الاتفاق:

اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الاميركية بشأن انسحاب القوات الاميركية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه

الديباجة

ان الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية العراق- يشار اليهما فيما بعد بعبارة الطرفين- اذ يقران اهمية امنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الارهاب في العراق والتعاون في مجالات الامن والدفاع لردع العدوان والتهديدات الموجهة ضد سيادة وامن ووحدة اراضي العراق ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري. واذ يؤكدان ان مثل هذا التعاون مبني على اساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفق اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة. ورغبة منهما في التوصل الى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما، دون تجاوز سيادة العراق على ارضه ومياهه واجوائه، وبناء على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين ذواتي سيادة فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الاولى

المجال والغرض

يحدد هذا الاتفاق الاحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الاميركية في العراق وانشطتها فيه وانسحابها من العراق.

المادة الثانية

تعريف المصطلحات

١. "المنشآت والمساحات المتفق عليها " هي المنشآت والمساحات العراقية التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة اثناء فترة سريان مفعول هذا الاتفاق.

٢. "قوات الولايات المتحدة " تعني الكيان الذي يضم جميع افراد القوات المسلحة الاميركية، والعنصر المدني المرتبط بها، وجميع ممتلكاتها واجهزتها وعتادها الموجود على اراضي العراق.

٣. "عضو قوات الولايات المتحدة " يعني اي فرد ينتمي الى جيش الولايات المتحدة او قواتها البحرية او الجوية او مشاة البحرية او خفر السواحل.

٤. "عضو العنصر المدني " يعني اي مدني يعمل لدى وزارة دفاع الولايات المتحدة. ولا يشمل هذا الاصطلاح الافراد المقيمين عادة في العراق.

٥. "المتعاقدون مع الولايات المتحدة " و"المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة " يعني هذان المصطلحان الاشخاص او الكيانات المشروعة غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون اميركيون او مواطنو بلد ثالث الموجودون في العراق لتوفير السلع والخدمات والامن في العراق الى قوات الولايات المتحدة او نيابة عنها، وذلك بموجب عقد او عقد ثانوي مع او لحساب قوات الولايات المتحدة، ولا يشمل هذان المصطلحان الافراد او الكيانات المشروعة المقيمة عادة على الاراضي العراقية.

٦."المركبات الرسمية " يقصد بها المركبات التجارية التي يجوز تعديلها للاغراض الامنية، والمصممة اساسا للحركة على الطرق المختلفة والمخصصة لنقل الافراد.

٧."المركبات العسكرية " يقصد بها جميع المركبات التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، والمخصصة اصلا لاستخدامها في عمليات القتال، وتحمل ارقاما وعلامات مميزة خاصة وفق التعليمات والانظمة المعمول بها في قوات الولايات المتحدة.

٨."المعدات الدفاعية " تعني المنظومات والاسلحة والاعتدة والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في الحروب التقليدية حصرا التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق، والتي لا ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بمنظومات اسلحة الدمار الشامل (الاسلحة الكيميائية والاسلحة النووية والاسلحة الراديولوجية والاسلحة البيولوجية، والنفايات المرتبطة بمثل هذه الاسلحة).

٩."الخزن " يعني الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة المتعلقة بالانشطة المتفق عليها في هذا الاتفاق.

١٠."الضرائب والرسوم " تعني كل الضرائب، والرسوم(بما في ذلك الرسوم الجمركية) والجبايات من اي نوع كان، التي تفرضها حكومة العراق او اجهزتها او محافظاتها بموجب القوانين والانظمة العراقية، ولا يشمل هذا الاصطلاح المبالغ التي تستحصلها الحكومة العراقية او اجهزتها او محافظاتها عن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

المادة الثالثة

القوانين
١. يلتزم افراد القوات المسلحة الاميركية وافراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين والاعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا الاتفاق ويمتنعون عن اية نشاطات لا تتماشى مع نص وروح هذا الاتفاق، وعلى الولايات المتحدة واجب اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لهذا الغرض.
٢. باستثناء افراد القوات المسلحة الاميركية وافراد العنصر المدني لا يجوز لقوات الولايات المتحدة نقل اي شخص دخولا الى العراق او خروجا منه على متن مركبات او سفن او طائرات مشمولة بهذا الاتفاق الا طبقا للقوانين واللوائح العراقية بما فيها تنفيذ ترتيبات بين الطرفين.
المادة الرابعة
المهمات
١. تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الارهابية الاخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق.
٢. تجرى جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق والتنسيق الكامل مع السلطات العراقية، وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية(JMOCC) التي يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق، وتحال الى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية التي يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بها.
٣. تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية. ان من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ.
٤. يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من اجل تعزيز قدرات العراق الامنية وفقا لما يتفقان عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والاسناد والامداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية بما في ذلك النقل والايواء والتموين للجنود.
٥. يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معروف في القانون العراقي النافذ.
المادة الخامسة
عائدية الممتلكات
١. يمتلك العراق جميع المباني والانشاءات والهياكل غير المنقولة المتصلة بالارض والقائمة في المنشآت والمساحات المتفق عليها، بما في ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها او تشيده او تغيره او تحسنه.
٢. عند انسحابها تعيد القوات الاميركية الى الحكومة العراقية كامل المواقع والمنشآت والمساحات المخصصة لاستخدام القوات الاميركية المقاتلة وفق قائمتين، يتم تسليم القائمة الاولى من المنشآت المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتسلم القائمة الثانية في فترة اقصاها ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ موعد انسحاب القوات المقاتلة من المدن، ويمكن للطرفين الاتفاق على اتاحة بعض المنشآت الضرورية لاغراض هذا الاتفاق حين الانسحاب.
٣. تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء او اعمال التحوير او التطوير في المنشآت والمساحات المتفق عليها المخصصة لاستخدامها الحصري، وتتشاور قوات الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية حول اعمال البناء والتحوير والتطوير، ويجب ان تسعى لاستحصال موافقة الحكومة العراقية على مشروعات البناء والتحوير الكبرى، وفي حالة الاستخدام المشترك للمنشآت والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء او التحوير او التطوير حسب نسبة الاستخدام.
٤. تتحمل الولايات المتحدة تكاليف ما تطلبه وتحصل عليه من خدمات في المنشآت والمساحات المتفق عليها لاستخدامها الحصري، ويتحمل الطرفان تكاليف الخدمات المطلوبة التي يتم الحصول عليها في المنشآت والمساحات المشتركة حسب نسبة استخدام كل منهم لها.
٥. عند اكتشاف اي موقع تاريخي او ثقافي او العثور على اي مورد ستراتيجي في المنشآت والمساحات المتفق عليها، تتوقف كل اعمال البناء او التطوير او التحوير فورا ويتم تبليغ الممثلين العراقيين في اللجنة المشتركة بالامر لتحديد الخطوات المناسبة بشأنه.
٦. تعيد الولايات المتحدة المساحات والمنشآت المتفق عليها واية انشاءات او هياكل غير منقولة قامت ببنائها او تثبيتها او اقامتها عليها خلال فترة نفاذ هذا الاتفاق، وفقا لآليات واولويات تضعها اللجنة المشتركة، وتسلم هذه المساحات والمنشآت الى الحكومة العراقية خالية من اية ديون واعباء مالية.
٧. تعيد قوات الولايات المتحدة الى الحكومة العراقية المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الاهمية التراثية والمعنوية والسياسية واية منشآت وهياكل ثابتة قد بنتها قوات الولايات المتحدة او ركبتها او انشأتها وذلك وفقا لآليات واولويات وفترة زمنية تتفق عليها اللجنة المشتركة من دون ديون او اعباء مالية.
عند دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ، وتعاد فورا الى حيازة وسيطرة الحكومة العراقية الممتلكات المذكورة في الرسالة الموجهة الى وزير خارجية العراق من سفير الولايات المتحدة في العراق والمؤرخة في (....).
٨. تعيد قوات الولايات المتحدة بقية المنشآت والمساحات المتفق عليها الى الحكومة العراقية عند انتهاء فترة نفاذ هذا الاتفاق او عند انهاء العمل به، او في اي وقت سابق لذلك يتفق عليه الطرفان، او عندما تنتفي حاجة قوات الولايات المتحدة الى تلك المنشآت وفقا لما تقرره اللجنة المشتركة من دون ديون واعباء مالية.

٩. تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والامدادات والانشاءات المنقولة والممتلكات الاخرى المنقولة المستوردة الى العراق او التي تم الحصول عليها داخل اراضي العراق بصورة مشروعة وذات صلة بهذا الاتفاق.

المادة السادسة

استخدام المنشآت والمساحات المتفق عليها

١. مع الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفي اطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق يضمن العراق امكانية الوصول الى المنشآت والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والافراد او الكيانات الاخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان.

٢. يصرح العراق بموجب هذا الاتفاق لقوات الولايات المتحدة بان تمارس داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات التي قد تكون ضرورية لانشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشآت والمساحات المتفق عليها ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون فيما بينهما بشأن ممارسة تلك الحقوق والسلطات في المنشآت والمساحات المتفق عليها ذات الاستخدام المشترك.

٣. تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها والمخصصة لاستخدامها حصريا. ويقوم الطرفان بالتنسيق بشأن السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة في المساحات الملاصقة للمنشآت والمساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

المادة السابعة

وضع وخزن المعدات الدفاعية

يجوز لقوات الولايات المتحدة ان تضع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها وفي مواقع اخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية وتجهيزات ومواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة للاغراض المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق، ويجب ان يكون استخدام وتخزين هذه المعدات متناسبا مع المهام المؤقتة لقوات الولايات المتحدة في العراق وفق المادة ٤ من هذا الاتفاق، ويجب ان لا يتصل بطريقة مباشرة او غير مباشرة بمنظومات اسلحة الدمار الشامل(الاسلحة الكيميائية والاسلحة النووية والاسلحة الراديولوجية والاسلحة البيولوجية والنفايات المتصلة بتلك الاسلحة). وتتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام ونقل المعدات الدفاعية المملوكة لها التي يتم تخزينها في العراق ويجب ان تضمن قوات الولايات المتحدة عدم خزن المتفجرات او الاعتدة في منشآت قريبة من المناطق السكنية، وعليها نقل تلك المواد المخزونة في المنشآت القريبة من المناطق السكنية ويجب على الولايات المتحدة تزويد الحكومة العراقية بالمعلومات الضرورية عن اعداد وانواع هذه المخزونات.

المادة الثامنة

حماية البيئة

يجب ان يعمل الطرفان على تنفيذ هذا الاتفاق بطريقة تنسجم مع حماية البيئة الطبيعية والصحة والسلامة البشرية وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها باحترام القوانين البيئية والانظمة والمعايير العراقية المرعية في تنفيذ سياساتها لاغراض تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة التاسعة

حركة المركبات والسفن والطائرات

١ ـ مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية ذات الصلة يجوز للمركبات والسفن التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، او تلك التي تدار لحسابها حصرا، ان تدخل وتخرج وتتحرك داخل الاراضي العراقية لاغراض تنفيذ هذا الاتفاق ويجب ان تضع اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة الاجراءات والقواعد الملائمة لتسهيل وتنظيم هذه الحركة.

٢ ـ مع الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة يصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة حصرا بالتحليق في الاجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جوا لاغراض تنفيذ هذا الاتفاق حصريا وتمنح السلطات العراقية الطائرات المشار اليها اذنا كل سنة بالهبوط على اراضي العراق والاقلاع منها لاغراض تنفيذ هذا الاتفاق ولاتسمح طائرات وسفن ومركبات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصرا بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة بصعود اي طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك وتتفق اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بهذا الامر على الاجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

٣ ـ تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي الى السلطات العراقية فور دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

٤ ـ للحكومة العراقية ان تطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم مؤقت للسلطات العراقية في القيام بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي والسيطرة عليه.

٥ ـ تعفى طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصرا بموجب عقد مع وزارة دفاع الولايات المتحدة من الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم التحليق او رسوم الملاحة الجوية او الهبوط او الانتظار في المطارات التي تدار من قبل الحكومة العراقية وتعفى من الضرائب والرسوم المركبات والسفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة او الجاري

استخدامها حصرا من جانب قوات الولايات المتحدة لاغراض هذا الاتفاق ويتضمن ذلك الموانئ التي تديرها الحكومة العراقية وتعفى هذه المركبات والسفن والطائرات من متطلبات التسجيل داخل العراق.
٦ ـ على قوات الولايات المتحدة ان تدفع تكاليف اية خدمات تطلبها وتحصل عليها.
٧ ـ يزود كل من الطرفين الطرف الاخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن مواقع حقول الالغام والمعوقات الاخرى التي يمكن ان تعرقل الحركة داخل اراضي ومياه العراق او تعرضها للخطر.

المادة العاشرة

اجراءات التعاقد

يجوز لقوات الولايات المتحدة ان تختار المتعاقدين وان تبرم عقودا بموجب القانون الامريكي لشراء المواد والخدمات في العراق ويشمل ذلك خدمات اعمال البناء والتشييد تتعاقد قوات الولايات المتحدة ما امكن مع موردين عراقيين او غيرهم للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل افضل قيمة وتحترم قوات الولايات المتحدة القانون العراقي عند ابرامها عقودا مع موردين عراقيين للمواد والخدمات وعلى قوات الولايات المتحدة تزويد السلطات العراقية باسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

المادة الحادية عشرة

الخدمات والاتصالات

١ ـ يجوز لقوات الولايات المتحدة انتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الاخرى للمنشآت والمساحات المتفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة الفرعية المشتركة المعنية.
٢ ـ تمتلك حكومة العراق جميع الترددات وتتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (gmocc) يجب ان تعيد قوات الولايات المتحدة الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من استعمالها وفي موعد لا يتجاوز تاريخ انهاء العمل بهذا الاتفاق.
٣ ـ يجب ان تقوم قوات الولايات المتحدة بتشغيل نظمها للاتصالات مع الاحترام الكامل للدستور والقوانين العراقية وطبقا لتعريف نظم الاتصالات المنصوص عليه في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٩٢ بما في ذلك حق استخدام الوسائل والخدمات الضرورية الخاصة بنظمها لضمان القدرة الكاملة لتشغيل نظم الاتصالات.
٤ ـ لاغراض هذا الاتفاق تعفى قوات الولايات المتحدة من اية رسوم عن استخدام موجات الارسال والترددات المخصصة او التي تخصص مستقبلا بما في ذلك اية رسوم ادارية او غيرها من الرسوم الاخرى.
٥ ـ يجب على قوات الولايات المتحدة ان تطلب موافقة الحكومة العراقية بشأن اي مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها حصريا لغرض هذا الاتفاق تنفيذا للمادة الرابعة.
٦ ـ يجب ان تستخدم قوات الولايات المتحدة انظمة الاتصالات حصرا لاغراض هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة

الولاية القضائية

اعترافا بحق العراق السيادي في تحديد وفرض قواعد القانون الجنائي والمدني على اراضيه وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة كما هو مبين في المادة الرابعة (٤) وتماشيا مع واجب افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني باحترام القوانين والتقاليد والاعراف والمواثيق العراقية فقد اتفق الطرفان على مايلي:
١ ـ يكون للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة وطبقا للفقرة الثامنة حين ترتكب تلك الجنايات خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها وخارج حالة الواجب.
٢ ـ للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.
٣ ـ للولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني بشأن امور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها واثناء تأدية الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها وفي الظروف غير المشمولة في نص الفقرة١.

٤ ـ يقدم الطرفان المساعدة لبعضهما بناء على طلب احدهما في اجراء التحقيق في الاحداث وجمع الادلة وتبادلها لتأمين تحقيق سير العدالة.
٥ ـ عند اعتقال او احتجاز افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني من قبل السلطات العراقية يتم اخبار قوات الولايات المتحدة بذلك فورا وتسليمهم لها خلال ٢٤ ساعة من وقت الاعتقال او الاحتجاز وعندما يمارس العراق ولايته القضائية عملا بنص الفقرة ١ من هذه المادة تتولى سلطات قوات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز المتهم وتلتزم بتقديمه الى السلطات العراقية لاغراض التحقيق والمحاكمة.
٦ ـ يجوز لسلطات اي من الطرفين ان تطلب من سلطات الطرف الاخر ان يتخلى عن حقه الرئيسي في الولاية القضائية في حالة معينة توافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقا للفقرة ١ اعلاه بعد اقرارها واخطارها الولايات المتحدة تحريريا فقط خلال ٢١ يوما من اكتشاف الجريمة التي يدعى وقوعها نظرا للاهمية الخاصة لممارسة تلك الولاية القضائية.
٧ ـ في الحالات التي تمارس فيها الولايات المتحدة الولاية القضائية عملا بنص الفقرة رقم ٣ من هذه المادة يكون لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني الحق في ان تطبق عليهم معايير الاجراءات القانونية والحمايات المكفولة

بموجب الدستور الامريكي والقوانين الامريكية وفي حال وقوع جريمة ما تسري عليها احكام الفقرة رقم ٣ من هذه المادة ويكون الضحية شخصا ليس من افراد قوات الولايات المتحدة ولا افراد العنصر المدني يضع الطرفان اجراءات من خلال اللجنة المشتركة لاحاطة الاشخاص المعنيين علما بوضع التحقيق في الجريمة وتوجيه لائحة التهم الى المتهم المشبوه وتحديد تاريخ اجراءات المحكمة ونتائج المباحثات بشأن وضع المتهم وفرصة سماع اقوال المتهم في جلسات علنية يتم خلالها اصدار الحكم عليه والتشاور مع المحامي لمتابعة القضية في ساحة القضاء والمساعدة في تقديم مطالبة بموجب المادة الحادية والعشرين (٢١) من هذا الاتفاق وتسعى السلطات الامريكية ووفقا لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما من اجل اجراء محاكمة لمثل تلك القضايا داخل العراق وفي حال محاكمة مثل تلك القضايا في الولايات المتحدة سوف تبذل الجهود من اجل تسهيل التواجد الشخصي للضحية في المحكمة.

٨ ـ وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملا بالفقرة ١ من هذه المادة يكون لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني الحق في ان تطبق عليهم معايير الاجراءات القانونية والضمانات المتماشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الامريكي والقانون العراقي سوف تضع اللجنة المشتركة اجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة تشمل سردا للجنايات الجسيمة والمتعمدة التي تخضع للفقرة ١ واجراءات تفي بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملا بنص الفقرة ١ من هذه المادة الا وفقا لهذه الاجراءات والاليات.

٩ ـ تقدم سلطات قوات الولايات المتحدة، عملا بالفقرة ١و٣ من هذه المادة اقرارا تبين فيه ما اذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت اثناء حالة الواجب وفي تلك الحالات التي تعتقد فيها السلطات العراقية ان الظروف تقتضي مراجعة هذا الاقرار يتشاور الطرفان فورا من خلال اللجنة المشتركة وتأخذ سلطات قوات الولايات المتحدة كامل الاعتبار عن الوقائع والظروف واية معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها اثر على اقرار سلطات قوات الولايات المتحدة.

١٠ ـ يراجع الطرفان الاحكام الواردة في هذه المادة كل ٦ اشهر بما في ذلك اي تعديلات مقترحة لهذه المادة اخذين بعين الاعتبار الوضع الامني في العراق ومدى انشغال قوات الولايات المتحدة في عمليات عسكرية ونمو وتطور النظام القضائي العراقي والتغييرات في القانون الامريكي والقانون العراقي.

المادة الثالثة عشرة

حمل الاسلحة وارتداء البزات الرسمية

يجوز لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني حيازة وحمل الاسلحة العائدة لحكومة الولايات المتحدة اثناء وجودهم في العراق بموجب التخويل الممنوح لهم وبموجب الاوامر الصادرة لهم وحسب متطلباتهم وواجباتهم كما يجوز لاعضاء قوات الولايات المتحدة ان يرتدوا البزات الرسمية اثناء تأديتهم لواجباتهم في العراق.

المادة الرابعة عشرة

الدخول والمغادرة

١ ـ لاغراض هذا الاتفاق يجوز لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول ويتطلب منهم فقط حمل بطاقات هوية واوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق وتتولى السلطات العراقية المختصة تنفيذ هذه المهام.

٢ ـ للسلطات العراقية حق التدقيق والتحقق من قوائم اسماء قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني الداخلين الى العراق والخارجين منه مباشرة عن طريق المنشآت والمساحات المتفق عليها تلك القوائم يجب ان تسلم الى السلطات العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة لاغراض هذه الاتفاق ويجوز لافراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني دخول العراق والخروج منه عبر المنشآت والمساحات المتفق عليها ويحتاجون فقط ابراز بطاقات الهوية التي اصدرتها الولايات المتحدة لكل منهم وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع آلية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق.

المادة الخامسة عشرة

الاستيراد والتصدير

١. من اجل الغرض الحصري لتنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك التدريب والخدمات يجوز لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها ان يستوردوا الى العراق ويصدروا منه (مواد تم شراؤها في العراق) ويجوز لهم ان يعيدوا تصدير، وان ينقلوا ويستخدموا في العراق اي معدات او تجهيزات او مواد او تكنولوجيا او تدريب او خدمات، بشرط ان لاتكون المواد التي يستوردونها او يجلبونها ممنوعة في العراق اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد واعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولاتخضع كذلك لمتطلبات الاجازات او لاي قيود اخرى او ضرائب او رسوم اخرى تفرض في العراق، وفقا للتعريف الوارد في الفقرة رقم ١٠ من المادة الثانية.

يجب ان تقدم سلطات قوات الولايات المتحدة الى السلطات العراقية المختصة وثائق تؤكد ان هذه المواد مستوردة من قبل قوات الولايات المتحدة او المتعاقدين الاميركيين لاستخدام قوات الولايات المتحدة لاغراض هذا الاتفاق حصريا. وللسلطات العراقية، استنادا الى معلومات امنية متوفرة لديها، الحق في الطلب من قوات الولايات المتحدة وبحضورها فتح اي من الحاويات التي توجد فيها تلك المواد المستوردة للتحقق من محتوياتها. وعلى السلطات العراقية حين تقديم هذا الطلب ان تحترم المتطلبات الامنية لقوات الولايات المتحدة، وان تقبل اذا طلبت قوات الولايات المتحدة ذلك، ان تجري عمليات التحقق في المنشآت المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة. ولا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها لاي تفتيش او اي قيود عدا متطلبات الاجازة. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية وفقا

للقانون العراقي لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الاجازة لغرض قيام قوات الولايات المتحدة بتصدير البضائع التي اشترتها في العراق لاغراض هذا الاتفاق. وللعراق الحق بطلب مراجعة اي من قضايا تنشأ من هذه الفقرة. وعلى الطرفين التشاور فورا في هذه الحالات من خلال اللجنة المشتركة او، اذا دعت الحاجة، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.
٢. يجوز لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني الاستيراد الى العراق، واعادة تصدير واستخدام المواد والاجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك او الاستخدام الشخصي. ولا يخضع استيراد واعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة في العراق الى اجازات او قيود او ضرائب او رسوم جمركية او اية رسوم اخرى تفرض في العراق، كما هو مبين في الفقرة ١٠ من المادة الثانية ويجب ان تكون الكميات المستوردة معقولة ومتناسبة مع الاستعمال الشخصي. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة ان تتخذ الاجراءات اللازمة لضمان عدم تصدير اي بنود او مواد ذات اهمية ثقافية او تاريخية بالنسبة للعراق.
٣. اي تفتيش للمواد من قبل السلطات العراقية عملا بالفقرة ٢، يجب ان يتم بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقا للاجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة.
٤. يجب الامتناع عن استيراد المواد المشار اليها في فقرات هذه المادة او استخدامها لاغراض تجارية.

المادة السادسة عشرة الضرائب

١. لاتفرض اي ضرائب او رسوم، كما هي معرفة في الفقرة ١٠ من المادة الثانية، قدرت قيمتها وفرضت في اراضي العراق، على السلع والخدمات التي يتم شراؤها في العراق من قبل قوات الولايات المتحدة او بالنيابة عنها لاغراض الاستخدام الرسمي، ولايفرض اي من ذلك على السلع والخدمات التي تم شراؤها في العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.
٢. لايتحمل افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني مسؤولية دفع اية ضريبة او رسوم او رسوم اخرى تحدد قيمتها وتفرض في اراضي العراق، ما لم تكن مقابل خدمات طلبوها وحصلوا عليها.

المادة السابعة عشرة

الاجازات والتراخيص

١. تعد اجازات السياقة نافذة المفعول التي اصدرتها سلطات الولايات المتحدة الى افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، مقبولة لدى السلطات العراقية. حاملو اجازات السياقة يجب ان لايتعرضوا لامتحان او دفع رسوم لقيادتهم المركبات والسفن والطائرات العائدة لقوات الولايات المتحدة في العراق.
٢. تعد اجازات السياقة نافذة المفعول التي اصدرتها سلطات الولايات المتحدة الى افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية عند استخدام سياراتهم الخاصة داخل اراضي العراق دون ان يخضع حاملوها الى اختبار او رسوم.
٣. تعد جميع التراخيص المهنية التي اصدرتها سلطات الولايات المتحدة الى افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية، على ان تكون هذه التراخيص متعلقة بالخدمات التي يقدمونها في اطار تاديتهم لواجباتهم الرسمية او التعاقدية لصالح قوات الولايات المتحدة، وافراد العنصر المدني، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين وذلك وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

المادة الثامنة عشرة

المركبات الرسمية والعسكرية

١. تحمل المركبات الرسمية لوحات معدنية رسمية عراقية يتم الاتفاق بشانها بين الطرفين. وتقوم السلطات العراقية، بناء على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة، باصدار لوحات التسجيل للعربات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة بدون رسوم، ووفقا للاجراءات المستخدمة مع القوات المسلحة العراقية.
وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة الى السلطات العراقية كلفة تلك اللوحات.
٢. تعد صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة للمركبات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة مقبولة لدى السلطات العراقية.
٣. تعفى من متطلبات التسجيل والاجازات جميع المركبات العسكرية التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة حصريا، وتميز هذه المركبات بارقام واضحة عليها.

المادة التاسعة عشرة

خدمات انشطة الاسناد

١. يجوز لقوات الولايات المتحدة، او لاخرين ينوبون عن قوات الولايات المتحدة، القيام بواجبات انشاء وادارة انشطة وكيانات داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، والتي يمكن من خلالها تقديم الخدمات لافراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة. وتشمل هذه الكيانات والانشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الاغذية والادوية والسلع والخدمات الاخرى، ومناطق مختلفة تقدم فيها الخدمات الترفيهية وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الخدمات الاذاعية. ولايتطلب انشاء هذه الخدمات اصدار اجازات بذلك.

٢. تخضع للقوانين العراقية الخدمات الاذاعية والاعلامية والترفيهية التي يتعدى مداها نطاق المنشآت والمساحات المتفق عليها.
٣. يقتصر الوصول الى خدمات انشطة الاسناد على افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والاشخاص والكيانات التي يتم الاتفاق عليها. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة ان تتخذ الاجراءات المناسبة للحيلولة دون اساءة استخدام الخدمات التي تقدمها الانشطة المذكورة والحيلولة دون بيع او اعادة بيع السلع والخدمات المشار اليها الى اشخاص لم يؤذن لهم بالوصول الى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات. وتحدد قوات الولايات المتحدة ارسال البث الاذاعي والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.
٤. تتمتع الكيانات والانشطة التي تقدم الخدمات المشار اليها في هذه المادة بنفس الاعفاءات المالية والضريبية التي تتمتع بها قوات الولايات المتحدة، بما في ذلك الاعفاءات المكفولة في المادتين الخامسة عشرة (١٥) والسادسة عشرة (١٦) من هذا الاتفاق. ويتم تشغيل وادارة هذه الكيانات والانشطة التي تقدم الخدمات وفقا لانظمة الولايات المتحدة، ولن تكون تلك الكيانات والانشطة ملزمة بتحصيل او دفع ضرائب او رسوم اخرى عن الانشطة المتصلة بعملياتها.
٥. يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية الى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الالكترونية.
وتتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية معالجة المسائل التي تنشا في اطار تنفيذ هذه الفقرة، وتتم تسويتها باتفاق الطرفين فيها بينهما. وتقوم اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالتفتيش دوريا على الاليات التي تستخدمها سلطات الولايات المتحدة للتصديق على البريد العسكري.

المادة العشرون

العملة والصرف الاجنبي

١. لقوات الولايات المتحدة حق استخدام اي مبلغ من النقد بالعملة الاميركية او المستندات المالية المحددة قيمتها بالعملة الاميركية لاغراض هذا الاتفاق حصرا.
ويكون استخدام قوات الولايات المتحدة للعملة العراقية والمصارف الخاصة وفقا للقوانين العراقية.
٢. لايجوز لقوات الولايات المتحدة تصدير العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتامين عدم قيام افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة بتصدير العملة العراقية من العراق.

المادة الحادية والعشرون

المطالبات

١. باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الاخر بالتعويض عن اي ضرر او خسارة او تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة او العنصر المدني لاي من الطرفين او المطالبة بتعويض عن اصابات او وفيات قد تحدث لافراد القوات المسلحة والعنصر المدني والناجمة عن تاديتهم واجباتهم الرسمية في العراق.
٢. على سلطات قوات الولايات المتحدة ان تدفع تعويضا عادلا ومعقولا لتسوية مطالبات استحقاقية لاي طرف ثالث، والتي تنشا عن افعال قام بها افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني او نتيجة اهمالهم، اثناء تاديتهم لواجباتهم الرسمية، او تكون متصلة بالانشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة، ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الاستحقاقية غير الناشئة عن تادية الواجبات الرسمية على وجه السرعة وفقا لقوانين ولوائح الولايات المتحدة.
وعند تسوية المطالبات تضع سلطات قوات الولايات المتحدة بعين الاعتبار اي تقرير عن تحقيق او راي تصدره السلطات العراقية بشان المسؤولية او حجم الاضرار.
٣. يتشاور الطرفان فورا من خلال اللجنة المشتركة او، اذا لزم الامر، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة، في الحالات التي تحتاج الى مراجعة والتي ورد ذكرها في الفقرتين ١و٢ اعلاه بطلب من احد الطرفين.

المادة الثانية والعشرون

الاحتجاز

١. لايجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف اي شخص او القاء القبض عليه (باستثناء التوقيف او القاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة او العنصر المدني) الا بموجب قرار عراقي يصدر وفقا للقانون العراقي وعملا بالمادة الرابعة.
٢. في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف اشخاص او القاء القبض عليهم كما هو مرخص به في هذا الاتفاق او القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الاشخاص الى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت توقيفهم او القاء القبض عليهم.
٣. يجوز للسلطات العراقية ان تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة لغرض توقيف افراد مطلوبين او القاء القبض عليهم.
٤. عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق تقوم قوات الولايات المتحدة بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها الى الحكومة العراقية. تصدر السلطات العراقية المختصة اوامر القاء قبض على المطلوبين منهم اصوليا. تقوم قوات الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل والفعال مع الحكومة العراقية بتسليم المطلوبين منهم اليها وفق اوامر القاء قبض عراقية نافذة واطلاق سراح جميع الموقوفين الباقين بشكل منظم وآمن إلا اذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك عملا بالمادة ٤ من هذا الاتفاق.

٥.لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل او العقارات الاخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية المختصة، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية عملا بالمادة ٤.

المادة الثالثة والعشرون

التنفيذ

يُناط تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيئات التالية:

١. تُشكل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاصا على المستوى الوزاري يحددهم الطرفان. وتتولى اللجنة الوزارية النظر والبت في القضايا الاساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.

٢. تتولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) تتألف من ممثلي كل من الطرفين، وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) مشتركة بين الطرفين.

٣. تُشكل اللجنة الوزارية المشتركة ايضا لجنة مشتركة تتألف من ممثلين يختارهم الطرفان ويرأسها بصورة مشتركة مندوب عن كل من الطرفين. وتتولى هذه اللجنة النظر والبت في كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق والتي لا تدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC).

٤. تُشكل اللجنة المشتركة المشكلة وفق الفقرة ٣ من هذه المادة لجانا فرعية مشتركة في مختلف المجالات تتولى كل منها، النظر في القضايا الناشئة عن الاتفاقية وفقا لاختصاصاتها.

المادة الرابعة والعشرين

انسحاب القوات الأميركية من العراق

اعترافا بأداء القوات الامنية العراقية وزيادة قدراتها، وتوليها لكامل المسؤوليات الامنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين، فانه تم الاتفاق على ما يلي:

١. يجب ان تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الاراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠١١ ميلادي.

٢. يجب ان تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الامن العراقية كامل المسؤولية عن الامن في اي محافظة عراقية، على ان يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الاماكن المذكورة اعلاه في موعد لا يتعدى ٣٠ يونيو/حزيران عام ٢٠٠٩ ميلادي.

٣. تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة عملا بالفقرة ٢ أعلاه في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) قبل التاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه.

٤. تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في ان تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في اي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قوات الولايات المتحدة من العراق في اي وقت.

٥. يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب ان يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.

المادة الخامسة والعشرون

إجراءات لإنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق

اعترافا بحق حكومة العراق في ان لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٣١ ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠٠٨.

وتنويها بالرسالتين الموجهتين الى مجلس الامن الدولي والمرفقتين بالقرار رقم ١٧٩٠: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية بتاريخ ٧و١٠ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٠٧، على التوالي وهما ملحقتان بالقرار ١٧٩٠؛ واشارة الى الجزء الثالث من إعلان المبادئ بشأن علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد الذي وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية ورئيس وزراء العراق يوم ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي سجل للتاريخ دعوة العراق الى مد فترة التفويض المشار اليه اعلاه لفترة اخيرة تنتهي في تاريخ لا يتعدى ٣١ ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠٠٨.

واعترافا كذلك بالتطورات الكبيرة والايجابية في العراق، وتذكيرا بأن الوضع في العراق يختلف اختلافا اساسيا عن الوضع الذي كان قائما عندما تبنى مجلس الامن الدولي القرار رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠، ولاسيما ان الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والامن الدوليين قد زال: فان الطرفين يؤكدان في هذا الصدد ان مع انهاء العمل يوم ٣١ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٠٨ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ (١٩٩٠)، ويؤكدان كذلك ان الولايات المتحدة يجب ان تساعد العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم ٣١ ديسمبر/كانون الاول عام ٢٠٠٨.

المادة السادسة والعشرون

الأصول العراقية

١. لتمكين العراق من الاستمرار في تنمية نظامه الاقتصادي الوطني عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية العراقية، وكذلك توفير الخدمات الحيوية الاساسية للشعب العراقي، وللاستمرار في الحفاظ على موارد العراق من البترول والغاز والحفاظ كذلك على اصوله المالية والاقتصادية في الخارج، بما في ذلك صندوق التنمية للعراق، تضمن الولايات المتحدة الاميركية بذل اقصى الجهود في سبيل:
(أ) - دعم العراق لاعفائه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق.
(ب)- التوصل الى قرار شامل ونهائي بشأن مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الامن الدولي.
٢. اعترافاً بالقلق الذي يبديه العراق للمطالبات القائمة على افعال ارتكبها نظام الحكم السابق، وتفهما لهذا الامر يمارس رئيس الولايات المتحدة سلطاته الدستورية لتوفير الحماية من العمليات القضائية الاميركية لصندوق التنمية للعراق ولممتلكات اخرى معينة يملك العراق نصيبا فيها. وستبقى الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل وفعال مع الحكومة العراقية فيما يتعلق بالحاجة الى استمرار هذه الحماية بخصوص تلك المطالبات.
٣. وتماشيا مع الرسالة الموجهة من رئيس الولايات المتحدة الى رئيس وزراء العراق بتاريخ(...) ٢٠٠٨، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق بشأن الطلب الذي قدمته الى مجلس الامن لمد الحماية والترتيبات الاخرى بشأن البترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعي في العراق، والموارد والالتزامات الناشئة عن هذه المبيعات، وصندوق التنمية للعراق، وهي الترتيبات المحددة في قراري مجلس الامن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و١٥٤٦ (٢٠٠٣).

المادة السابعة والعشرون

ردع المخاطر الامنية

من اجل تعزيز الامن والاستقرار في العراق والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان من اجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة اراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري. ويتفقان في هذا الصدد على:
١- عند نشوء اي خطر خارجي او داخلي ضد العراق او وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته او استقلاله السياسي او وحدة اراضيه او مياهه او اجوائه، او تهديد نظامه الديمقراطي او مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان، بناء على طلب من حكومة العراق، بالشروع فورا في مداولات ستراتيجية، وفقا لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الاجراءات المناسبة، والتي تشمل الاجراءات الدبلوماسية او الاقتصادية او العسكرية او اي اجراء اخر، للتعامل مع مثل هذا التهديد.
٢- يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق، بما في ذلك، وفق ما قد يتفقان عليه، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الامن العراقية، من اجل مكافحة الارهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية.
٣- لا يجوز استخدام اراضي ومياه واجواء العراق ممرا او منطلقا لهجمات ضد دول اخرى.

المادة الثامنة والعشرون

المنطقة الخضراء

عند بدء نفاذ هذا الاتفاق تتولى الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن المنطقة الخضراء. وقد تطلب من قوات الولايات المتحدة دعما محددا ومؤقتا للسلطات العراقية في المهمة المتعلقة بالامن في المنطقة الخضراء، وعند تقديم مثل هكذا طلب تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشأن الامن في المنطقة الخضراء خلال الفترة الزمنية التي تحددها الحكومة العراقية.

المادة التاسعة والعشرون

ترتيبات التنفيذ

على الطرفين وضع آليات مناسبة للتنفيذ في المواد التي لم تتضمن آليات محددة للتنفيذ كلما دعت الحاجة لذلك.

المادة الثلاثون

مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية

١- يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة ثلاث سنوات، ما لم يتم انهاء العمل به من قبل احد الطرفين قبل انتهاء تلك الفترة عملا بالفقرة ٣ من هذه المادة.
٢- لا يعدل هذا الاتفاق الا بموافقة الطرفين رسميا وخطيا وفق الاجراءات الدستورية السارية في البلدين.
٣- ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة واحدة من استلام احد الطرفين من الطرف الاخر اخطارا خطيا بذلك.
٤- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم الاول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الاجراءات اللازمة لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق وفقا للاجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين.
تم التوقيع على نسختين اصليتين باللغتين العربية والانجليزية، وذلك في (...) بتاريخ (.....) ٢٠٠٨، ويتساوى النصان في الحجية القانونية

عن حكومة جمهورية العراق عن حكومة الولايات المتحدة الاميركية

.....(الصباح)